

حياة وسوق

ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر
عن صحيفة الحياة الجديدة

الاحد 18 ايار 2014 - السبت 24 ايار 2014 السنة الرابعة / العدد (153)

الوزير:



1,023 مليار دولار أرباح البنوك
العامة في فلسطين منذ عام 1997

8

عداد التاكسي ..
شهادة الوفاة
قبل بدء العمل

5

ركود في سوق العقارات
والأراضي بقطاع غزة..
والخسائر بالملايين

العرب في اسرائيل.. تمييز متواصل 14

13

شروط عمل عبودية
للعامل الفلسطينيين
بغور الأردن

11

ليونارد مكارثي:
استخدام الحكومات
الإلكترونية يحد من الفساد



هل يستطيع الروبل الروسي واليوان الصيني الضغط على اميركا؟ 7

الوزير: 1,023 مليار دولار أرباح البنوك العاملة في فلسطين منذ عام 1997



محافظ سلطة النقد د. جهاد الوزير

* أسباب سياسية واقتصادية عدة تحول دون اصدار عملة وطنية في الوقت الراهن

* ارتفاع في عدد الشيكات المرتجعة بمختلف العملات بنسبة 6,3% مقابل تراجع في قيمتها بنسبة 10,9%

* إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص خلال عام 2012 وصل إلى 4,287,605 شيكات، بقيمة إجمالية بلغت 9,6136 مليار دولار

أيهم أبوغوش

حياة وسوقا

غير قابل للتطبيق في الوقت الراهن. من جهة ثانية، أشار إلى تأسيس مؤسسة ضمان الودائع التي تهدف إلى طمأنة المودعين وبالأخص الصغار منهم على سلامة أموالهم، إذ تتضمن هذه المؤسسة ما يقارب 93% من المودعين في المصارف العاملة في فلسطين. ونوه الوزير إلى ارتفاع في عدد الشيكات المرتجعة بمختلف العملات بنسبة 6,3% مع نهاية العام 2012 مقارنة مع عام 2011 مقابل تراجع في قيمتها بنسبة 10,9%. يذكر أن عدد الشيكات المقدمة للتقاص خلال عام 2012 وصل إلى 4,287,605 شيكات، بقيمة إجمالية بلغت 9,6136 مليار دولار. وفي سياق آخر، أكد الوزير أن إنشاء قاعدة بيانات خاصة بقروض الاسكان يهدف إلى الحيلولة دون وقوع أزمة رهن عقاري.

وفيما يلي نص اللقاء:

أعلن محافظ سلطة النقد د. جهاد الوزير ان البنوك العاملة في فلسطين حققت أرباحا قيمتها مليار وثلاثة وعشرون مليون دولار منذ عام 1997 وحتى نهاية عام 2013 في حين بلغت الأرباح التي حققتها هذه البنوك خلال السنوات الثلاث الأخيرة 398 مليون دولار. وأكد د. الوزير في لقاء مع "حياة وسوقا" أن سلطة النقد حرصت على تفعيل دورها الرقابي خلال السنوات الماضية، وكان لهذا الدور أثر كبير على إرساء قواعد العمل المؤسسي لمهنة الصرافة من خلال اتخاذ عدة إجراءات قانونية ورقابية. وعلى صعيد اصدار عملة وطنية، أكد الوزير أن سلطة النقد جاهزة فنيا للتحويل إلى بنك مركزي يعمل على اصدار عملة وطنية لكن عدم نضوج الوضع السياسي وعدم توافر بعض الشروط القانونية والسياسية المرتبطة باتفاق باريس الاقتصادي، وعدم السيطرة على المعابر، بالإضافة الى الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد المحلي تجعل من هذه الخطوة أمرا

في ظل استمرار وتعمق الأزمة المالية الحكومية، والعجز المتواصل والمزمن في ميزان المدفوعات، وارتفاع معدلات البطالة وغيرها من الشروط الاقتصادية اللازمة لاصدار عملة وطنية وادارة سياسة نقدية بنجاح وفعالية.

جهوزية فنية

وبالرغم من هذه العوائق، فإن سلطة النقد استطاعت أن تحقق معظم المتطلبات الفنية الداخلية، وباتت قادرة على إدارة السياسة النقدية في أي وقت يتخذ فيه قرار باصدار العملة. الى جانب ذلك تسعى سلطة النقد الى تطوير سوق ما بين البنوك (Inter Banking Market) وإدارة إصدار السندات الحكومية وإصدار شهادات إيداع. وتجدر الإشارة هنا الى موافقة مجلس الوزراء على طلب وزير المالية لاصدار سندات توريق بمئتي مليون دولار، ما يعزز عملية إدارة إصدار السندات.

جدير بالذكر أن أدوات السياسة النقدية المتاحة أمام سلطة النقد محدودة، وترتبط أساسا بإدارة الاحتياطات الإلزامية للمصارف بكفاءة، وكذلك النسب المتعلقة بمنح الائتمان وتوجيهه ونسب التوظيفات في الخارج،

رأسها تأسيس مؤسسة ضمان الودائع.

الخامس، الالتزام بالمعايير الدولية في مجال الرقابة المصرفية والسعي الحثيث نحو تطبيق مقررات معايير بازل بمختلف مراحلها وآخرها معايير بازل 3، وكذلك المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي. السادس، استكمال وتطوير نظم المدفوعات بما يمهد الطريق لاصدار العملة وادارة السياسة النقدية بفاعلية مستقبلا.

اصدار عملة وطنية ليس ممكنا حاليا

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية باعتبارها المهمة الأهم لأي بنك مركزي في العالم، وبسبب ارتباطها باصدار العملة الوطنية، فتبقى السياسات النقدية التي تمارسها سلطة النقد محدودة. علما انه ليس بالإمكان في الوقت الحالي إصدار العملة لعدة أسباب، منها عدم نضوج الوضع السياسي وعدم توافر بعض الشروط القانونية والسياسية المرتبطة باتفاق باريس الاقتصادي، وعدم السيطرة على المعابر، بالإضافة الى الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد المحلي، وعدم تحقق الشروط الاقتصادية اللازمة لاصدار عملة قابلة للاستمرار والنجاح واكتساب ثقة المواطنين، لا سيما

أولويات سلطة النقد

* أين تقف سلطة النقد اليوم على صعيد إدارة الوضع النقدي في فلسطين؟

تنبع الأولويات التي تضعها سلطة النقد من هدفها الأساسي في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، فعلى مستوى السياسة المصرفية تتمثل الأولويات في ستة عوامل أساسية: الأول، تعزيز منح الائتمان المحلي وتعميق الروابط مع الاقتصاد الحقيقي عبر تخفيض حجم التوظيفات الخارجية بما يخدم النمو الاقتصادي.

الثاني، التركيز على تمويل المشروعات الصغيرة وتفعيل دور مؤسسات الاقراض المتخصصة في هذا المجال.

الثالث، توسيع نطاق الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للجمهور وبأقل التكاليف، ويرافق ذلك تعزيز درجة الثقافة المصرفية لدى الجمهور وتعزيز شبكة الانتشار المصرفي والاشتمال المالي.

الرابع، تعزيز نظم الحوكمة والشفافية، وتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي بكل مكوناته عبر تعزيز شبكة الأمان المالي وعلى



* إنشاء قاعدة بيانات خاصة بقروض الاسكان يهدف إلى الحيولة دون وقوع أزمة رهن عقاري

* تأسيس مؤسسة ضمان الودائع سيضمن نحو 93٪ من المودعين في المصارف العاملة في فلسطين

حوالي 70,7٪، وتعتبر نسبة متوسطة مقارنة مع بعض دول الجوار حيث بلغت 91,1٪ في الأردن، و85,4٪ في مصر، و54,9٪ في لبنان في عام 2012.

ومن نسب العمق المالي التي تقيس توجه الجمهور نحو الادخار المصرفي نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي الناتج المحلي والتي بلغت 73,0٪ في عام 2012، وهي نسبة متوسطة مقارنة مع دول الجوار حيث بلغت 112,3٪ في الأردن و65,3٪ في مصر في عام 2012. ولا يختلف الأمر كثيراً عند مقارنة نسبة إقبال القطاع الخاص نحو الإيداع المصرفي، حيث بلغت نسبة ودائع القطاع الخاص من إجمالي ودائع العملاء 91,7٪ في فلسطين في عام 2012 مقارنة مع 93,2٪ في الأردن، و85,5٪ في مصر، و97,9٪ في لبنان في نفس العام.

وبشكل عام فإن دور الوساطة المالية في فلسطين يتجه نحو التحسن والتطور عبر الزمن، حيث ارتفعت نسبة التسهيلات إلى ودائع العملاء من 50,9٪ في عام 2011 إلى 56,1٪ في عام 2012. وهي نسب متوسطة مقارنة مع دول الجوار، حيث بلغت هذه النسبة 71,4٪ في الأردن، و49,5٪ في مصر، و54٪ في لبنان في عام 2012.

ارباح البنوك من عام 1997

* كم بلغت الأرباح التي حققتها البنوك العاملة في فلسطين منذ إنشاء السلطة الوطنية؟ وكم بلغت الأرباح خلال السنوات الثلاث الأخيرة؟

بلغت الأرباح التي حققتها البنوك العاملة في فلسطين منذ عام 1997 وحتى نهاية عام 2013 ما مجموعه مليار وثلاثة وعشرون مليون دولار في حين بلغت الأرباح التي حققتها هذه البنوك خلال الثلاث سنوات الأخيرة ما مجموعه 398 مليون دولار كما في الجدول أدناه:

السنة	حجم الأرباح/ دولار
2011	128.9 مليون
2012	124.3 مليون
2013	144.8 مليون

اختبارات التحمل

* بدأت سلطة النقد بإجراء اختبارات التحمل بهدف التعرف على المخاطر التي قد تواجه المصارف العاملة في فلسطين تحت سيناريوهات معينة، ما الهدف من ذلك؟

تعتبر اختبارات التحمل أحد التدابير المستخدمة لقياس وتقييم مدى تأثير بعض الصدمات سواء كانت مصرفية أو مالية أو اقتصادية على المركز المالي للمصارف، كما أنها من أهم الممارسات التي يتم تطبيقها من قبل إدارات المصارف لمساعدتها على تقييم حجم المخاطر التي قد تواجهها على المدى المنظور لمساعدتها في اختيار السياسات والإجراءات التحوطية المناسبة مثل تحديد سقف للتعرض، وتدعيم رأس المال، وتعديل إجراءات العمل والإجراءات التشغيلية، ووضع خطط للطوارئ، والعمل على إدارتها، والحد من آثارها، ما يزيد من قدرة المصارف على الصمود والتحوط لمواجهة الصدمات عالية التأثير، واتخاذ الإجراءات التصويبية المناسبة للتخفيف من حجم هذه المخاطر، إن استخدام نتائج فحص التحمل يتيح لسلطة النقد التحقق من مدى متانة النظام المصرفي واستقراره بصفة دورية، كما يتيح لها تحديد نقاط الضعف والمخاطر من منظور الاستقرار المالي، ورسم السياسات الاحترازية الكلية. وتعكف سلطة النقد حالياً

المفقودة والموقوفة.

ودخل نظام معلومات الائتمان حيز التطبيق الفعلي في العمل المصرفي بتاريخ 2008/4/13. ويعتبر هذا النظام بمثابة قاعدة بيانات، يتم فيها تجميع بيانات مالية وشخصية حول المقترضين وكفلائهم، تتيح إمكانية الاستعلام عن التاريخ الائتماني لأي عميل مهما كان حجم الائتمان الممنوح له، ما يحد من مخاطر الائتمان ويجعل المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة أكثر قدرة على اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة، وبالتالي زيادة حجم التسهيلات الممنوحة من قبلها. أما نظام تصنيف المقترضين فيعتبر إضافة جديدة لأدوات خفض المخاطر الائتمانية التي يمكن الاستعانة بها في إعداد الدراسة الائتمانية.

ودخل هذا النظام حيز التطبيق الفعلي في العمل المصرفي بتاريخ 2010/7/4، ويعزز هذا النظام قدرة المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة على دراسة وتحليل بيانات تسهيلات العميل المسددة والقائمة، بهدف تحديد مستوى المخاطر الائتمانية الحالية والمستقبلية، التي قد يتعرض لها المقترض أو كفيله، من أجل خفض المخاطر الائتمانية إلى أدنى حد ممكن، وبموجب هذا النظام يتم تحديد درجة لتقييم مخاطر العميل الائتمانية تتراوح بين 100-380 درجة، وكلما ارتفعت درجة تقييم العميل كلما انخفضت المخاطر الائتمانية لديه.

وبالإضافة إلى النظامين السابقين فقد تم إطلاق نظام الشيكات المرتجعة الآلي، الذي دخل حيز التطبيق الفعلي في العمل المصرفي بتاريخ 2010/3/31. ويوفر هذا النظام قاعدة بيانات شاملة عن العملاء الذين يعاد على أي من حساباتهم شيكات، سواء لعدم كفاية الرصيد أو لأسباب فنية. ويرتبط هذا النظام بنظام تصنيف المقترضين، ويعبارة أخرى فإن سلوك المواطن في التعامل بالشيكات ينعكس على تصنيفه الائتماني، وبالتالي فإن هذا النظام يمكن المصارف من معرفة عملائها بموجب قاعدة "اعرف عميلك".

وتعتبر أنظمة المعلومات الائتمانية التي استحدثتها سلطة النقد الأكثر حداثة، حيث احتلت المركز الأول على مستوى منطقة الشرق الأوسط. وأسهمت هذه الأنظمة بشكل ملحوظ في تفعيل وتعزيز عمليات الإقراض في فلسطين، وخفض حجم التعثر في المحفظة الائتمانية، حيث تراجعت نسبة التسهيلات المتعثرة من 15,3٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية في عام 2007 إلى 2,9٪ فقط في نهاية 2013. وهذا يشير بوضوح إلى قوة التأثير الإيجابي لأنظمة المعلومات الائتمانية في خفض المخاطر الائتمانية.

يضاف إلى ذلك تطبيق بنود دليل الحوكمة منذ عام 2008، وأثر ذلك على رفع مهنية وكفاءة الجهاز المصرفي، كذلك تم ربط موقع مدير الائتمان بالوصف الوظيفي بحيث يتم التأكد من توفر الخبرات في مجال الائتمان، ما ساهم بتعزيز كفاءة مسؤولي الائتمان وبالتالي أدى ذلك إلى التخفيف من مخاطر التعثر.

مؤشرات العمق المالي مقارنة مع دول الجوار

* ما أهم مؤشرات العمق المالي حتى نهاية العام الماضي (نسبة التسهيلات الائتمانية، ونسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، ونسبة ودائع العملاء) مقارنة بدول الجوار؟

نتيجة لجهود سلطة النقد الحديثة، والتطور الملموس في أنظمتها الرقابية وإدارتها الكفؤة للجهاز المصرفي الفلسطيني، تعززت مؤشرات العمق المالي، إذ ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 40,2٪ في العام 2012، ورغم ذلك فإن هذه النسبة تبدو منخفضة مقارنة بدول الجوار حيث بلغت حوالي 80,1٪ في كل من مصر والأردن و166,8٪ في لبنان في عام 2012. جدير بالذكر أن سلطة النقد تستهدف زيادة الائتمان المحلي من خلال تخفيض التوظيفات الخارجية للمصارف من أجل تعميق العلاقة بين القطاع المصرفي والاقتصاد الحقيقي. ومن النسب الأخرى للعمق المالي، نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص من إجمالي التسهيلات، والتي بلغت 66,5٪ في عام 2012، وكم توسط خلال الفترة (2008-2012) بلغت هذه النسبة

بالإضافة إلى إمكانية تدخلها بتحديد هوامش أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، إلا أن سلطة النقد تنتهج سياسة عدم التدخل في ذلك، وترك المنافسة بين المصارف في هذا المجال، مع متابعة مستمرة وحثيثة لتكلفة منح الائتمان والعمولات التي يتم تحصيلها على مختلف الخدمات المصرفية، إذ حددت سلطة النقد طبيعة ومسميات العمولات التي يجوز تحصيلها، وحددت هوامش لبعضها، ومنعت فرض أي عمولة إلا بعد الموافقة الخطية من سلطة النقد.

تأسيس مؤسسة ضمان الودائع

* هل الإصلاحات المؤسسية التي نفذتها سلطة النقد منذ عام 2007 تجعلها جاهزة للتحويل إلى بنك مركزي عصري وصادر الأوراق المالية الحكومية؟

لقد حققت سلطة النقد خلال السنوات القليلة الماضية نقلة نوعية مميزة على صعيد بنائها المؤسسي، حيث قامت بإعادة هيكلة دوائرها وعملياتها لتصبح أكثر انسجاماً مع الممارسات الدولية الفضلى ولمساعدتها على التحويل إلى بنك مركزي لدولة فلسطين، إلى جانب تطوير قدرات وطاقت الكادر البشري. كما قامت بإعادة هيكلة شاملة للجهاز المصرفي ومعالجة المصارف الضعيفة وتحسين المصارف ضد المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة من خلال رفع الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف إلى 50 مليون دولار مع نهاية عام 2010، واستحداث العديد من الأنظمة الرقابية والائتمانية ونظم المدفوعات المتطورة، وتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي، لا سيما بعد إصدار قانون المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع الذي يعتبر من أفضل القوانين المتعلقة بضمان الودائع في المنطقة وفقاً لتقييم البنك الدولي، وتأسيس مؤسسة ضمان الودائع التي تهدف إلى طمأنة المودعين وبالأخص الصغار منهم على سلامة أموالهم، إذ ستضمن هذه المؤسسة ما يقارب 93٪ من المودعين في المصارف العاملة في فلسطين.

ولقد نالت هذه الانجازات إعجاب وتقدير العديد من الخبراء والمؤسسات الدولية والإقليمية على حد سواء وفي أكثر من مناسبة، ولتكون بمثابة شهادة حقيقية على إنجازات سلطة النقد ومهنتها العالية كمؤسسة وطنية تنافس مثيلاتها في دول العالم المتقدم. فقد أشادت المؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالتطور الكبير الذي حققته سلطة النقد في المجال المالي والمصرفي، وجاهزيتها للتحويل إلى بنك مركزي عصري، نتيجة الإصلاحات المؤسسية التي نفذتها منذ عام 2007، وإعادة الهيكلة التي مكنتها من تحقيق المهام الأساسية التي تضطلع بها البنوك المركزية.

إجراءات وأنظمة لخفض المخاطر الائتمانية

* ما هي الإجراءات التي اتخذت وادت إلى تراجع نسبة التسهيلات المتعثرة من 15,3٪ عام 2007 إلى 3٪ فقط في نهاية حزيران 2013؟

حرصت سلطة النقد منذ تأسيسها على إصدار التعليمات وتأسيس أنظمة من شأنها تقليل حجم المخاطر الائتمانية في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

وفي هذا السياق فقد تم إطلاق قاعدة أنظمة المعلومات الائتمانية، واتاحة استخدامها لكل من المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة من خلال الشبكة المعلوماتية، كما تم ربط بعض المؤسسات العامة ومؤسسات القطاع الخاص الكبرى بهذه القاعدة. وتوسع سلطة النقد إلى ربط كبرى مؤسسات القطاع الخاص والهيئات المحلية بنظام المعلومات الائتمانية من أجل خفض المخاطر الائتمانية في المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ومساعدتها على اختيار عملائها بدرجة عالية من الثقة والمهنية، وبالتالي مساعدتها على إدارة محافظها الائتمانية والحد من المخاطر المتعلقة بها. وتستند هذه القاعدة على أربعة أنظمة الكترونية، هي: نظام معلومات الائتمان، ونظام تصنيف المقترضين، ونظام الشيكات المرتجعة الآلي، ونظام الشيكات



* عدد المودعين وصل إلى 1,4 مليون مودع حصلوا على 358 ألف قرض حتى نهاية 2012

* نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت إلى 40,2 %



على تطوير التعليمات الصادرة للمصارف بالخصوص، حيث تعكس التعليمات الجديدة آخر المستجدات في مجال اختبارات التحمل بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، لا سيما إصدارات لجنة بازل.

إجراءات عدة لتنظيم قطاع الصرافة

* كيف تقيّم الإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد لتنظيم مهنة الصرافة والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة؟

ضمن رسالة سلطة النقد الهادفة إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وتنظيم مهنة الصرافة في فلسطين، والنهوض بهذا القطاع وتنميته باعتباره أحد الأركان المهمة في النظام المالي، وله دور فعال وحيوي في الدورة الاقتصادية، حرصت سلطة النقد على تفعيل دورها الرقابي خلال السنوات الماضية، وكان لهذا الدور أثر كبير على إرساء قواعد العمل المؤسسي لهذه المهنة وتنظيم علاقتها بجمهور المواطنين، وكانت أهم هذه الإجراءات تطوير الأطر القانونية لهذا القطاع من خلال إصدار المرسوم الرئاسي رقم (13) لسنة 2008 وإصدار التعليمات التنفيذية المنبثقة عنه والتي تتعلق برأس المال والأعمال المسموحة والمحظورة والحوالات وساعات الدوام وصندوق الشكاوى وغيرها من التعليمات.

كما حرصت سلطة النقد على خلق بيئة تنافسية تعزز كفاءة السوق، وترفع جودة الخدمات التي تقدمها شركات الصرافة، حيث تم تشجيع الصرافين على رفع رأس المال وتحويل شكلهم القانوني من أفراد إلى شركات، وساهمت بانتشارهم في المناطق التي لا تتوفر بها خدمات صرافة وخاصة المناطق الريفية. وساعدت سلطة النقد الصرافين على تنظيم أعمالهم وتوثيق عملياتهم والوقوف على أوضاعهم المالية من خلال توفير برامج محاسبية معتمدة من سلطة النقد وقادرة على استخراج التقارير الرقابية واستخراج الفواتير الرسمية التي تضمن التعامل العادل مع الجمهور.

كما عملت سلطة النقد على تكثيف جولات التفتيش الميدانية ومعالجة العديد من الملاحظات الرقابية وخاصة منح التسهيلات وقبول الودائع. وعززت التزام هذه الشركات بمكافحة غسل الأموال من خلال تعيين مراقبي امتثال لدى شركات الصرافة التي تمارس نشاط الحوالات وحثها على الالتزام بقاعدة إعرف عميلك وإعداد دليل إرشادي لمكافحة غسل الأموال.

وقامت سلطة النقد بتنظيم حملات توعية وعقد ورش عمل للصرافين للالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات المرعية، ونظمت حملات توعية للجمهور للالتزام بالأعمال المسموحة للصرافين والابتعاد عن الأعمال المحظورة وعلى رأسها قبول الأمانات ومنح التسهيلات.

أما بخصوص مؤسسات الإقراض المتخصصة، فقد قامت سلطة النقد بإعداد خطة استراتيجية لتنظيم قطاع الإقراض المتخصص والنهوض به مبنية على أسس الممارسات الفضلى والرقابة المخففة. لقد قامت سلطة النقد بإصدار التعليمات التي تهدف إلى ترخيص المؤسسات وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة في قطاع الصرافة، وكذلك كان لجهود سلطة النقد أكبر الأثر في زيادة مصادر التمويل اللازمة لنمو المؤسسات وانتشارها خصوصاً في المناطق المهمشة والبعيدة.

كعهدها دائماً في ممارسة دورها وتعزيز مبادئ الشراكة، تقوم سلطة النقد بالتشاور والتباحث مع ذوي العلاقة بقطاع الإقراض المتخصص للوصول إلى بيئة قانونية وتنظيمية فاعلة ومحفزة على الإبداع والنمو. وبإجماع ذوي العلاقة بهذا القطاع الحيوي، فإن أداء سلطة النقد في تنظيم قطاع الإقراض المتخصص هو أداء عالي الحرفية ويشكل نموذجاً للدول المجاورة.

1,4 مليون مودع في البنوك حتى نهاية العام الماضي.

* كم بلغ عدد المودعين بالمصارف حتى نهاية العام الماضي؟ وكم بلغ عدد القروض التي حصلوا عليها؟

بلغ عدد المودعين في المصارف حتى نهاية العام الماضي 1,4

1 مليون مودع في حين بلغ عدد القروض التي حصلوا عليها 358 ألف قرض.

إجراءات للحيلولة دون وقوع أزمة رهن عقاري

* ما الهدف من إنشاء قاعدة بيانات خاصة بقروض الإسكان والرهن العقاري؟

في إطار قيام سلطة النقد بتطوير آليات العمل والأنظمة والأدوات الرقابية تمهيداً للتحويل إلى بنك مركزي، ورغبة برصد المخاطر المختلفة المحيطة بمختلف القطاعات الاقتصادية، وبالأخص قطاع الإسكان والرهن العقاري، فقد تم إنشاء قاعدة بيانات جديدة تشمل على معلومات كاملة عن المحفظة التمويلية للقطاع العقاري.

إن الهدف الأساسي من إنشاء قاعدة البيانات لقروض الإسكان والرهن العقاري يتمثل بإدارة وضبط المخاطر الائتمانية العقارية لتجنب أي أزمة قد تحدث مستقبلاً على غرار أزمة الرهون العقارية. وعليه، ومن باب التحوط للمخاطر، أخذت سلطة النقد على عاتقها المبادرة إلى إنشاء قاعدة بيانات خاصة بهذا القطاع، بهدف إجراء التحليل المالي والتتبع الدوري لنمو المؤشرات، بغرض رصد المخاطر وإدارتها بالشكل الأمثل، لتجنب الاقتصاد الفلسطيني أي أزمات قد تحدث في القطاع العقاري.

فوائد عملية تطوير قاعدة البيانات

- تمثل قاعدة البيانات نظام إنذار مبكر يشير إلى حجم المخاطر الائتمانية المحيطة بقطاع الإسكان والرهن العقاري.

- تحليل المخاطر المحيطة بالقطاع من خلال مراقبة سلوك المقترضين والمحفظة التمويلية حسب البنود الرئيسة للقروض.

- التحكم بنسبة الدفعة المقدمة من المقترض مقارنة بقيمة العقار (LTV ratio) وذلك تماشياً مع حجم المخاطر الائتمانية في قطاع الرهن العقاري.

- تعزيز السياسة النقدية من خلال التحكم بأسعار الفائدة في محاولة لتجنب أحد أهم أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية، حيث إن ارتفاع وانخفاض سعر الفائدة يؤثر على سلوك المقترضين والمراكز المالية للمؤسسات المقرضة.

- التحكم بشروط الإقراض، حيث كان من أحد أسباب الأزمة المالية الأخيرة لجوء البنوك وشركات الإقراض إلى الإفراط في الإقراض العقاري مرتفع المخاطر، وذلك من خلال منح قروض بدون ضمانات كافية وبمخاطر مرتفعة مقابل سعر فائدة أعلى.

- استخراج التقارير اللازمة للحصول على بيانات إحصائية ورقابية دقيقة تساعد على سن القوانين والتعليمات المنظمة لقطاع الرهن العقاري.

- خفض شروط الضمانات على قروض الإسكان والرهن العقاري.

- إدارة مخاطر التوزيع الجغرافي لمحفظه قروض الإسكان والتمويل العقاري. وبشكل عام، فإن دور الوساطة المالية في فلسطين يتجه نحو التحسن والتطور عبر الزمن، حيث ارتفعت نسبة التسهيلات إلى ودائع العملاء من 50,9 % في عام 2011 إلى 56,1 % في عام

2012، وهي نسب متوسطة مقارنةً مع دول الجوار، حيث بلغت هذه النسبة 71,4 % في الأردن في عام 2012.

الفائدة البنكية على قروض الإسكان "معقولة"

* أشار أكثر من خبير في تقارير إعلامية إلى أن الفائدة البنكية على القروض السكنية في فلسطين أعلى من نظيرتها في المنطقة، ما صحة ذلك؟

في ظل إطلاق قاعدة بيانات قروض الإسكان والرهن العقاري وبمتابعة مؤشر سعر الفائدة المقبوضة على القروض السكنية وقروض الرهن العقاري فقد كان متوسط سعر الفائدة المقبوضة يتراوح بين 4-5,5 % لمتوسط فترة سداد 14 سنة لمدة أقصاها 25 سنة، وهي نسبة معقولة إذا قورنت بدول الجوار.

ارتفاع في عدد الشيكات المعادة

* ما عدد الشيكات الراجعة؟



تفيد بيانات المقاصة الصادرة عن سلطة النقد في التقرير السنوي لعام 2012، أن نمواً بنسبة 5,9 % طرأ خلال عام 2012 على عدد الشيكات المقدمة للتقاص بمختلف العملات، مقابل تراجع في قيمتها بنسبة 19,1 % مقارنةً مع عام 2011. فقد وصل إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص خلال عام 2012 إلى 4,287,605 شيكات، بقيمة إجمالية بلغت 9,613.6 مليار دولار.

وبالتوازي مع ذلك، ارتفع عدد الشيكات المعادة بمختلف العملات بنسبة 6,3 %، مقابل تراجع في قيمتها بنسبة 10,9 %. وأسفر ذلك عن استقرار في عدد الشيكات المرتجعة كنسبة من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص عند مستوى 12 % خلال العام، مقابل ارتفاع قيمة الشيكات المرتجعة كنسبة من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص بنحو 0,6 نقطة مئوية، لتبلغ حوالي 7 % في نهاية عام 2012.

وللحصول على المزيد من الإحصائيات عن الشيكات، يمكن زيارة الصفحة التالية من موقع سلطة النقد:

/2/02/http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002
Payments % 20System/Statistics/National_Clearing_
.House_Checks_Transaction.pdf

ركود في سوق العقارات والأراضي بقطاع غزة.. والخسائر بالملايين

اقتصاديون يحذرون من كارثة اقتصادية إذا استمر الحصار

مواطنون يدعون لوضع إستراتيجية للنشاط العمراني

التوسع عموديا

ويؤكد نائب رئيس اتحاد المقاولين العرب أسامة كحيل وجود ركود غير مسبوق في أسواق العقارات والأراضي في غزة الأمر الذي أثر سلبا على أسعارها وأدى لانخفاضها بشكل كبير. وبين كحيل ان الركود في قطاعي العقارات والأراضي جاء بعد فترة طويلة من انتعاشهما وتشجع المستثمرين المحليين على بناء الأبراج السكنية وتقطيع الأراضي الواسعة لبيعها للأسر.

ويقول كحيل: "في ظل المصالحة ستكون هناك انتعاشة في سوق العقارات والأراضي، ولكن التجار والمواطنين متخوفون الا تنجز المصالحة ما ضاعف من حالة الركود، وبات الجميع ينتظر الشروع في تنفيذ خطوات اتفاق المصالحة قبل المغامرة بشراء العقارات والأراضي".

ويوضح كحيل ان "تجارة العقارات والأراضي باتت مرتبطة بتنفيذ المصالحة"، مؤكدا تراجع أسعار الأراضي والعقارات مقارنة بالسنوات السابقة مع اقراره بأن أسعارها في قطاع غزة تعتبر مرتفعة ولا تتناسب مع دخل المواطنين.

ودعا كحيل للعمل على إدخال مواد البناء وتشجيع أهالي غزة للتوسع بالبناء عموديا خاصة في ظل قلة الأراضي.

ويرى مدير العلاقات العامة في الغرفة التجارية والمحلل الاقتصادي د. ماهر الطباع ان الركود الذي تشهده غزة مرتبط بالوضع العام والحالة الاقتصادية السائدة في فلسطين والتي طالت المجالات الاقتصادية كافة.

ويقول الطباع: "الركود له أسبابه المتعلقة بإغلاق المعابر والأنفاق الحدودية وتوقف آلاف المواطنين عن العمل وانخفاض القوة الشرائية والوضع المضطرب سياسيا الأمر الذي دفع المستثمرين المحليين للتريث". وأضاف: "حتى المواطنين باتوا في حالة ترقب وانتظار للأوضاع السياسية".

ويضيف الطباع "الركود الذي ضرب مجال بيع العقارات في قطاع غزة وصلت خسائره إلى مئات ملايين الدولارات".

وتوقع أن يعود النشاط القطاعي العقارات والإنشاءات عقب تشكيل حكومة التوافق الوطني، وإنهاء الانقسام.

ويؤكد الطباع أن نقص مواد البناء وتوقف مشاريع الإسكان الخاصة منذ ستة أشهر، أدى إلى ركود كبير في كافة القطاعات. ويقول: "الأزمة طالت حتى المواد الغذائية، والأنفاق واقفة وتجارها الآن يبيعون الأراضي التي اشتروها، وإذا لم يتم رفع الحصار عن قطاع غزة في ظل حكومة الوفاق ودخول مواد البناء ستكون هناك مشكلة، كما أن هناك ارتفاعا في حجم الشيكات المرتجعة من البنوك، وبعض التجار ورجال الأعمال اعلنوا افلاسهم".

وأكد الطباع انه إذا رفع الحصار سيحدث انتعاش في كل القطاعات الصناعية والغذائية وسوق الأراضي والعقارات، وحذر من كارثة إذا تواصل الحصار.

ويقول: "الاستثمار في سوق العقارات والأراضي يعتبر من الاستثمارات الآمنة في قطاع غزة ورغم ذلك هناك أضرار لحقت بالمستثمرين نظرا لعدم إدخال مواد البناء وانخفاض أسعار الأراضي".

ويضيف الطباع: "عندنا عجز في كافة المرافق نتيجة الحصار، عجز في مباني المدارس والإسكان الخاص بذوي الدخل المحدود، أما ذوو الدخل المرتفع فليدهم مبان وشقق كثيرة وتوجد مبان كثيرة لهم".

وحسب تقديرات رسمية فان 65٪ من المواطنين في قطاع غزة يعيشون دون معدل الفقر، بينما تتراوح نسبة البطالة 38٪ إلى 44٪، والبطالة في صفوف الشباب 63٪.

ركود يقابله انخفاض محدود

ورغم وجود أراض وعقارات كثيرة معروضة للبيع إلا أن حجم البيع ضعيف للغاية دون أن يؤثر ذلك على الأسعار بشكل كبير كما يقول تاجر الأراضي عادل زعرب الذي برر ذلك بقلة مساحة الأراضي في قطاع غزة وزيادة عدد السكان.

وقال: "لذلك ستبقى الأسعار مرتفعة رغم كثرة المعروض من الأراضي والعقارات".

وتبلغ مساحة قطاع غزة 360 كم مربعا وتعتبر صغيرة نسبة لتعداد السكان الذي يبلغ حسب احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قرابة المليون وثمانمئة ألف نسمة، ويعد من أكثر مناطق العالم اكتظاظا بالسكان.

ويرجع صاحب مكتب الوحدة للعقارات وتجارة الأراضي عادل زعرب ارتفاع أسعار الأراضي إلى وجود دخل لدى بعض الناس، إضافة إلى الكثافة السكانية الكبيرة في القطاع، بينما مساحة الأراضي محدودة، واتجاه ممن لديهم أموال للاستثمار في الأراضي لعدم وجود مجالات أخرى.

ويؤكد زعرب ان ارتفاع أسعار الأراضي ليس في فلسطين فقط وإنما على مستوى العالم.

ويقول زعرب "وصل سعر متر الأرض في مركز مدينة رفح بين 1500 - 1700 دينار أردني، والأراضي العادية يتراوح سعرها بين 80 - 250 دينارا للمتر الواحد"، وتوقع انخفاضا بسيطا في ظل حالة الركود نظرا لأن مساحة القطاع صغيرة وعدد السكان كبير وفي ازدياد متواصل.

وأدى احتكار الأراضي من قبل تجار لرفع أسعارها بشكل فلكي في إطار عمليات غسيل الأموال، فممنزل في جباليا مثلا مساحته 100 متر في شارع الترنس أصبح يباع بـ 400 ألف دينار أردني.

ووصل سعر دونم الأرض في مدينة غزة بين أربعة إلى خمسة ملايين دولار، بينما بلغ سعر الشقة السكنية في المخيمات بين 60 - 65 ألف دولار، أما الشقق في مدينة غزة فأصبح سعرها 120 ألف دولار، والشقة غير المشطبة سعرها 110 آلاف دولار.

التخطيط العمراني

ويشكو أهالي قطاع غزة من غياب التخطيط العمراني الاستراتيجي. ويقول المواطن عمر عابد من مدينة غزة: "للأسف عندما يأتي المواطن الفقير يبني تغلق الأبواب في وجهه وتأخذ الأرض منه، أما الأغنياء فنتهم مشاركتهم في شراء الأراضي وبيعها بأرقام فلكية، إحنا تعبنا وزهقنا بدنا شقق وخطط واضحة تنصف الفقراء، لا يوجد سكن للفقراء وذوي الدخل المحدود".

ويضيف عابد "لقد تم تحويل منطقة زراعية لمبان لأن من اشترى بها هم من التجار والأغنياء، وأصبحت مناطق للأثرياء الجدد، الذين يشترونها ويقيمون الفلل والقصور عليها، أما نحن في منطقة بجوارها لم يعترفوا بنا ويمنعونا من البناء".

ويدعو عابد إلى إيجاد استراتيجية واضحة للنشاط العمراني، يكون ضمن أهدافه الحفاظ على المناطق الزراعية خاصة مع وجود ازدياد سكاني حسب الإحصائيات بنسبة 3,5٪ كل عام، الأمر الذي يتطلب التخطيط وليس العشوائية في العمل.

وكانت المساحة العمرانية عام 2005 تشكل 21٪ من مساحة قطاع غزة، وفي عام 2008 ازدادت إلى 28٪ بواقع 102 كم، فالنمو العمراني يزداد بشكل سنوي أكثر من 2٪.

حسن دوحان

حياة وسوق

مع إغلاق قوى الأمن المصرية الأنفاق على الحدود الفلسطينية المصرية التي أوجدت ظاهرة "أغنياء الحصار" لاستغلالهم حاجات المواطنين للغذاء والدواء والمواد البترولية والعمل على تهريبها بأسعار مرتفعة، بدأت ظاهرة الارتفاع الجنوني في العقارات والأراضي تتراجع نتيجة حالة الركود التي يشهدها قطاع غزة منذ نحو عام، وبالتالي تراجعت أسعار الشقق والأراضي سواء السكنية أو الزراعية، رغم اشتداد الحصار الإسرائيلي وعدم إدخال مواد البناء منذ نحو ثمانية أشهر ما أدى إلى إلحاق أكثر من 180 ألف عامل لطوابير البطالة (أي بمعدل 700000 ألف مواطن بدون دخل).

وخلال تجوالك في قطاع غزة تلفت انتباهك إعلانات بيع أو تأجير لشقق سكنية أو قطع أراضي على أبواب المحال التجارية والمساجد والأماكن العامة.

ومنذ ثلاثة شهور، ينتظر المواطن رأفت عبود (44 عاما) من حي التفاح بغزة زبونا لبيع شقته الكائنة في أحد أبراج غزة ولكن دون جدوى نظرا لارتفاع سعرها واستنكاف التجار عن شراء الشقق أو الاتجار بها رغم كثرة الأسئلة والاتصالات التي تأتيه للاستفسار عن قيمتها. ويقول عبود: "منذ ثلاثة أشهر أبحث عن مشتر لشقتي دون جدوى، وأخشى الآن أن أضطر لبيعها بأي سعر لأنني بحاجة للمال".

ويشير أنه تحدث إلى أكثر من تاجر أراضي وسمسار عقارات للبحث له عن مشتر، لكن حركة البيع والشراء معدومة في غزة ولا أحد يأتي ليشتري وإنما ليسأل عن الأسعار فقط.

الركود وأغنياء الحصار

ورغم المنع الإسرائيلي لمواد البناء من الدخول إلى قطاع غزة، وإغلاق السلطات المصرية الأنفاق الحدودية، إلا أن ذلك لم يسهم في انتعاش سوق العقارات والأراضي كما حدث خلال أعوام 2008، 2009، 2010، 2011 والتي شهدت ارتفاعات غير مسبوقة في أسعار العقارات والأراضي.

وارتبطت ظاهرة غلاء أسعار العقارات والأراضي بظاهرة "الأغنياء الجدد" التي طفت في المجتمع الفلسطيني بعد أحداث الرابع عشر من حزيران عام 2007، ونتيجة الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة لجأت أعداد من المواطنين للعمل في الأنفاق وأصبحت مصدر دخل مهم لهم.

ويبلغ تعداد الأغنياء الجدد حسب إحدى الدراسات العلمية ما يربو عن ستمئة مليونير إضافة إلى الآلاف ممن باتوا يملكون دون المليون دولار.

ويقول المواطن بسام محمود (43 عاما) من خان يونس: "منذ توقف عمل الأنفاق بدأت حالة ركود في سوق العقارات والأراضي ولكن ما زالت الأسعار متماسكة نظرا لاحتكار تلك الأراضي من قبل عدد محدود من التجار والأغنياء الجدد الذين قاموا بشرائها في إطار عمليات غسيل الأموال".

ويوضح ان مشكلة الركود تزامنت مع توقف الأعمال الإنشائية في كافة المشاريع الخاصة والتجارية، ما يعني وجود خسائر كبيرة، ويشير إلى الأغنياء الجدد الذين كانوا يشترون الأراضي والعقارات بأسعار مضاعفة وسط غياب الرقابة الرسمية عليهم والضحية طبعا الفقراء وذوو الدخل المحدود.

ودعا الحكومة المقبلة لإنقاذ الفقراء من خلال تخصيص قطع أراض لهم أو بناء مشاريع اسكانية لهم، معربا عن خشيته من تحول قطاع غزة الى مكان يعيش الأغنياء فقط.

يعنى بتأمين أقساط طلبة الجامعات المحتاجين وترميم منازل العائلات الفقيرة

اطلاق اعمال لجنة صندوق التكافل الخيري الثلاثاء في طولكرم



عبد الله كميل

ووطنيا حول أهمية التفكير في دعم العائلات الفقيرة وترميم منازلها وتأمين حياة كريمة لها، مشيرا الى ان هذا الأمر لن يكون إلا من خلال هيئة رسمية تعنى في هذا المجال وذلك في إطار خلق حالة من التكافل الاجتماعي بين مكونات المجتمع الكرمي. وبين كميل ان من مسؤوليات لجنة صندوق التكافل الخيري تأمين الأقساط الجامعية للطلبة المحتاجين، مشيرا الى وجود مجموعة من المعايير الرسمية التي يتم اتباعها من خلال المسح الاجتماعي للتأكد من الحالات التي تتقدم للصندوق. ودعا كميل جميع الخيرين من أبناء شعبنا في كل مكان لدعم الأعمال الخيرية والانسانية للصندوق من خلال التبرع للعائلات المحتاجة والطلبة الفقراء من خلال حفل عشاء خيري سيقام في قاعة "ليلتي" بمحافظة طولكرم. وأشار كميل إلى أنه بإمكان المواطنين كافة المساهمة في دعم لجنة صندوق التكافل الخيري بغض النظر عن طبيعة المبلغ، حيث سيتم وضع صناديق للتبرع داخل قاعة الاحتفال.

مراد ياسين

حياة وسوق

تنطلق يوم الثلاثاء المقبل أعمال لجنة صندوق التكافل الخيري الذي يعنى بتأمين أقساط طلبة الجامعات المحتاجين، بالإضافة لترميم منازل العائلات الفقيرة. وجاءت فكرة الصندوق نتاج ما يزيد عن ثلاثة أشهر من اللقاءات والاجتماعات والعصف الفكري في محافظة طولكرم بمشاركة مجموعة من الأكاديميين ورجال الأعمال وممثلي المجتمع المدني، وبحضور ومشاركة فاعلة رسمية من المؤسسة الرسمية التي قادها محافظ طولكرم اللواء د. عبد الله كميل. وأكد كميل ان الفكرة بدأت خلال زيارة قام بها لاحدى العائلات الفقيرة في المحافظة حيث واجهته فتاة بالقول: "نعيش في غرفة واحدة، إخوة وأخوات، وأجد حرجا في تبديل ملابس في ذات الغرفة". كلمات الفتاة كما يقول كميل خلقت لديه دافعا إنسانيا

المستهلك الفلسطيني وعدادات الدفع المسبق للمياه!

الدكتور عقل أبو قرع

ولهذه الفئة من الناس اي التي تهدر المياه بشكل او بآخر، يوجد العديد من الاجراءات الاخلاقية، والاجتماعية والقانونية التي يمكن ان تجعلها تلتزم بالدفع كما يلتزم اغلبية الناس. ولا اعتقد ان التطبيق الجماعي لنظام عدادات الدفع المسبق سيعالج معضلة كهذه، لان من يهدر المياه او من يسرقها او من لا يلتزم بالدفع، سيبتكر اساليب اخرى للحصول عليها، وربما بشكل أكثر ضررا له وللبيئة المحيطة وللشركة وللمجتمع. وتطبيق نظام الدفع المسبق، وعلى تجمعات بأكملها، يعني ان من يلتزم بالدفع، قد يضطر ولأسباب معينة وفي فترة محددة عدم القدرة على شراء المياه مسبقا. المياه حق انساني، اي اساسي للحياة، يختلف عن سلع اخرى مثل الكهرباء، ومعروف ان العديد من الناس عاشوا ولسنوات دون كهرباء، ونعرف انه قبل ثلاثين عاما او حتى عشرين عاما، لم يكن هناك شبكات كهرباء في غالبية القرى الفلسطينية، وكان الناس يعيشون دون خطر او خوف، وبالتالي فان مقارنة سلع اخرى تم تطبيق نظام الدفع المسبق عليها مع المياه هي مقارنة غير منطقية، فنحن نستطيع ان نعيش لأيام او لأشهر دون كهرباء، لكن لا نستطيع العيش دون مياه ولو لأيام او حتى لساعات خاصة الاطفال والمرضى. ومع التسليم بحق مزودي المياه بالحصول على ثمنها، الا ان أهمية هذه السلعة كحق انساني اساسي للحياة، تجعل تطبيق نظام الدفع المسبق عليها غير واقعي او غير مجد عمليا واخلاقيا واجتماعيا، ومعالجة الحالات الفردية من التسبب والسرقة للمياه، يمكن ان يتم وبشكل انجع من خلال اجراءات قانونية، او اجتماعية، ودون هضم او الاعتداء على حقوق المستهلكين آخرين التزموا ويلتزمون بدفع ثمن ما يحصلون عليه من المياه، ولكن ولأسباب قاهرة ومتعددة، ربما لن يستطيعوا الدفع المنتظم مستقبلا.

بالكمية والنوعية والجودة المطلوبة ودون دفع، لكن ربما يتم شمل ثمن هذه الخدمة ضمنا ورمزيا ضمن مدفوعات اخرى، حيث لا يشعر الشخص انه يدفع ثمن المياه. وفي بلادنا، معروف ان المياه شحيحة، او بالاحرى وبسبب عدم سيطرتنا على مصادر المياه، وبالاخص المياه الجوفية التي تشكل أكثر من 90% من مصادر المياه، تشح المياه في بعض الأوقات في السنة وفي بعض المناطق وليس جميعها، ويكون ذلك بفعل قلة فعالية ايصال المياه او بسبب التسبب في الاستخدام او عدم الاستفادة الفعلية من مياه الامطار. ومعروف ان معظم البيوت في القرى الفلسطينية وحتى بعض البيوت في المدن تملك آبارا لتجميع مياه الامطار، وهذه الآبار بالإضافة الى الحصول على المياه مجانا من خلال الأمطار، تشكل نوعا من الامان والاحتياطي المائي للناس، سواء للاستخدام البشري او للاستخدامات الاخرى، وبالتالي فان شحة المياه او قلة الحصول عليها تقتصر على تجمعات فلسطينية محددة. ونعرف ان شركات المياه الفلسطينية تقوم بتزويد المناطق بالمياه، سواء من خلال استخدام آبارها الخاصة التي قامت بحفرها، او من خلال شرائها من مصادر اسرائيلية، وبالتالي وبما ان هذه شركات، تملك موظفين وشبكات تحتاج الى صيانة، من المفترض ان تحصل على مقابل ذلك من المواطن الذي يحصل على المياه بالجودة المطلوبة، وهذا منطقي، ونعرف ان عددا كبيرا من الناس او الاغلبية تدفع مقابل الحصول على خدمة المياه، اي تلتزم بدفع الفواتير، وهناك البعض الذي لا يدفع لأسباب مختلفة، منها عدم القدرة على الدفع او عدم الرغبة بالدفع، اي التسبب او التعود على الحصول على هذه الخدمة وربما خدمات اخرى مجانا،

بعد الاعلان عن اتفاق أو تفاهم، بين وزارة الحكم المحلي وسلطة المياه حول التعامل مع موضوع "عدادات الدفع المسبق للمياه"، أي ان يتم دفع ثمن المياه قبل الحصول عليها، يعود النقاش حول الجدوى أو المنطق أو المحتوى الانساني لهذا الموضوع، ويتمحور النقاش حول: هل سلعة المياه تشابه السلع الاخرى التي يتم الحصول على ثمنها قبل استخدامها، وبالاخص سلعة الكهرباء؟ ومعروف ان المياه هي سلعة اساسية حيوية، كالهواء مثلا، اي تختلف عن السلع او الخدمات الاخرى التي تم او يتم فيها تطبيق نظام الدفع المسبق. وفي ظل الأخذ والرد بين الجهات التي تقدم خدمة المياه، من شركات او بلديات او مجالس قروية، وبعض مؤسسات المجتمع المدني والأفراد، يضع المستهلك الفلسطيني، خاصة حين يتم تطبيق هذا النظام بشكل جماعي، او على تكتلات بأجمعها، سواء على من يلتزم بدفع الفاتورة بانتظام او بالطبع على الذي لا يلتزم. والمياه هي حق انساني، حيث خلق الله سبحانه وتعالى من الماء كل شيء حي، وفي دول عديدة، تتوفر المياه بشكل فائض عن الحد، وتحتاج الى من يستخدمها او الى التخلص منها والا الحقت الضرر، وفي دول عدة يتم تقديم خدمة المياه دون اي دفع، او تكون خدمة ايصال المياه الى المنزل مشمولة ضمنا بالايجار الشهري للمنزل مثلا، او يتم شملها رمزيا من خلال الضريبة المحلية التي يتم دفعها سنويا، للولاية او البلدية او المجلس القروي، ولا اذكر خلال السنوات التي قضيتها في الولايات المتحدة الأميركية، وفي ولايات مختلفة، انه كان هناك فاتورة للمياه، حيث تصل المياه الى المنزل

هل يستطيع الروبل الروسي واليوان الصيني الضغط على اميركا؟

ملكي سليمان

حياة وسوق

ذكرت وسائل اعلام عالمية مؤخرا ان روسيا والصين قررتا عدم التعامل بالدولار الأمريكي في معاملتهما التجارية واستبدال الدولار بالعملات المحلية في البلدين وذلك كوسيلة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لتدخلها في المشكلة الاوكرانية وانفصال القرم عنها.

وعلى الرغم من محاولة العديد من المحللين الاقتصاديين والمراقبين السياسيين التقليل من انعكاسات هذه الخطوة (الروسية - الصينية) في حالة تنفيذها على الاقتصاد الأمريكي بشكل عام وعلى عدم استقرار سعر الدولار في الأسواق العالمية، الا ان بعض الخبراء يرون ان الدولار سيتأثر وينخفض سعر صرفه بالأسواق العالمية والمعاملات التجارية ولفترة طويلة ولن تتمكن اميركا من السيطرة على ذلك لا سيما ان الاقتصاد الأمريكي يعاني من تراجع ويحتاج الى فترة من الوقت كي يتعافى.

غير ان محللين آخرين يعتبرون ان اميركا يمكنها التغلب على هذه المعضلة من خلال زيادة نشاطها التجاري في مجالات اخرى واشاروا الى انها ستلجأ الى خفض نفقاتها، خاصة في حال انضمام مجموعة "بريكس" التي تضم كلا من روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب افريقيا الى القرار والتعامل بالعملة المحلية بدلا من الدولار. ويؤكد محللون عدم جدوى هذا القرار وأكدوا ان القرار الروسي الصيني لن يستطيع توجيه ضربة قاضية للاقتصاد الأمريكي، بل العكس هو الصحيح، خاصة ان الاقتصاد الصيني سيتأثر أكثر من الاقتصاد الروسي كون الثاني يعتمد على استثمارات النفط والسلاح، كما ان اصحاب المال والتجار سيواجهون مشاكل في التعامل بالعملة الروسية (الروبل) والصينية (اليوان) وسيضطرون لتحويلها الى الدولار، وبالتالي ستحصل الخزينة الأمريكية على مليارات بسبب التحويل الى الدولار بدلا من الخسارة، وبالتالي لن تتمكن روسيا والصين من رسم خارطة اقتصادية جديدة للعالم.

وقال الدكتور هيثم دراغمة الخبير الاقتصادي ومدير عام السياسات والتخطيط الاستراتيجي بالمجلس التشريعي في لقاء مع "حياة وسوق": ان الصين ستأثر بالقرار أكثر من روسيا، والاقتصاد الأمريكي لن يتأثر كثيرا لان اميركا ستلجأ الى الاستثمار في مجالات اقتصادية جديدة وتخفيض نفقاتها. وأكد دراغمة ان عدم التعامل بالدولار في دول مجموعة "بريكس" لن يقف فقط عند السلع التجارية، وانما سيتمد لتجارة المواد الكروميدراتية التي ينتج عنها مليارات الدولارات.

وتابع دراغمة: ان الاعلام الروسي تحدث ايضا ان هذا القرار سيشمل وقف التعامل بالدولار في المنتجات البترولية، وهذا سيؤدي الى خسارة اميركا ما يقارب ١٧ ترليون دولار، مشيرا الى ان روسيا والصين ستشرعان بانشاء مشروع جديد وسط آسيا سيؤدي الى استقرار سياسي واقتصادي، وسيشمل المشروع منطقة غرب الصين وسيبدأ بمقاطعة "الونزو" والتي تعد واحدة من أفقر مناطق الصين.

وقال: "هذه الاجراءات ستؤدي حتما الى خفض سعر الدولار الأمريكي والذي بقي لمدة طويلة العملة الوحيدة المستخدمة في التجارة الدولية، وهنا لا بد من الاشارة إلى حجم التعامل التجاري والصناعي بين الصين واميركا والذي يقدر بحوالي ٥٤٩ مليار دولار".

واضاف: "من المعروف تماما ان مصلحة الصين التجارية مع اميركا هي اقوى من أي علاقة تجارية مع اي دولة اخرى، وعلاقتهما ليست تجارية فقط وانما تمتد للشأن السياسي". وتابع: "نعلم كيف كانت الصين في كثير من الأحيان تدمج بين علاقتها التجارية مع اميركا وقرارها السياسي".

وقال دراغمة: "ان حجم الناتج القومي الأمريكي يقدر بحوالي ١٦ ترليون دولار، أي ضعف الناتج القومي الصيني الذي يقدر بـ ٨ ترليون دولار". وأضاف: "من المعروف ان الصين لها مصالح تجارية كبيرة مع اميركا وهي أكبر من كونها امنية، كما ان علاقتها التجارية معها استراتيجية".

ضرر عكسي للدولتين

وقال دراغمة: "ان الصين لن تذهب بعيدا في هذا القرار، ومن المحتمل ان يتضرر الاقتصاد الروسي والصيني من القرار في هذه المرحلة، فالعملة التي تستخدمها حاليا سيكون من الصعب للغاية ان تضخ بهذه السرعة كبديل للدولار، وحتى ان ضخت بهذه السرعة فأين ستذهب بالمليارات من الدولارات التي تستخدمها؟ وهل ستعود للولايات المتحدة؟ فاذا عادت لها فانها ستحل جزءا كبيرا من ازمته الاقتصادية".

واستبعد دراغمة ان تقوم دول اخرى حاليا باتباع روسيا والصين، لأن معظم الدول لها ثقة كبيرة بالدولار. وقال: "لا اعتقد ان الولايات المتحدة ستضرر بشكل كبير من هذا القرار، وليس بمقدور هذه الدول مجابهة الولايات المتحدة اقتصاديا". واطاف: "الولايات المتحدة بمقدورها ان تعوض ذلك من خلال تنشيط عملها التجاري في مجالات اخرى ومع دول واسواق جديدة خاصة ان ابواب النفط للولايات المتحدة باتت هي الأوسع عالميا في الآونة الأخيرة، ومن الممكن التعويض ايضا من خلال خفض النفقات في مجالات اخرى".

وخلص دراغمة للقول: "هنا لا بد من التذكير والتأكيد على ان التجارب السابقة والمعروفة مثل عملة الاتحاد الاوروبي (اليورو) لم يكن بمقدورها ان تذهب بعيدا بالتأثير على الدولار، ولم تتمكن من ان تحل مكان الدولار على الرغم من ان اقتصاديات اوروبا مجتمعة تعد من اوائل اقتصاديات العالم".

وقال: "في حال ارتد الضرر على روسيا والصين فأعتقد ان مردوده السلبي سينعكس أكثر على الصين نظرا لامكانات روسيا في مجال النفط". واطاف: "ان تعامل رجال المال والأعمال بعملة روسيا والصين لن يكون بالأمر السهل، وان تجربة التحول لدى بعض الدول في فترات ماضية للتعامل (باليورو) بدلا من الدولار زاد من اعباء تلك الدول ولم يشكل ضغطا اقتصاديا على الولايات المتحدة" مشيرا الى ان الدول النفطية لم تتحول من اليورو للدولار، كما ان اليورو لم يتمكن طيلة الفترة الماضية من ان يكون بديلا ناجعا عن الدولار.



الروبل الروسي



دولار



اليوان الصيني

عداد التاكسي .. شهادة الوفاة قبل بدء العمل

مراد ياسين

حياة وسوقا



منذ ست سنوات الزمت وزارة المواصلات المركبات العمومية (التاكسي)، بتركيب عدادات لاحتساب التعرفة وفق عاملي المسافة المقطوعة والزمن المستغرق للطلبات الداخلية والخارجية، دون أن يتم الالتزام بتشغيل هذه العدادات، لكن بحكم القانون لا ترخيص لسيارات التاكسي في الضفة الغربية من دون تركيب العداد.

فارس عرفات صاحب مكتبي سمارة وعرفات في طولكرم يقول: "قرار تشغيل هذه العدادات كان غير مدروس ومنح شهادة وفاة قبل ان يبدأ العد نتيجة رفض المواطن التعامل به كليا، لعدم اقتناعه به، والغرض منه زيادة الأعباء المادية على اصحاب المركبات رغم الظروف الاقتصادية الصعبة الراهنة".

وأشار عرفات الى التكاليف المالية الباهظة التي ترتبت على قرار تركيب العدادات وأهمها دفع تكلفة العداد (1500 شيقلا) اضافة الى 200 شيقلا رسوم سنوية تأمين للعداد في حال تعرضه للتلف، ثم تحولت هذه الرسوم الى رسوم سنوية لتجديد العداد وليس تأمينه، وتفاجأنا بأن هذه العدادات ليست عملية وتعرض للتلف والخراب باستمرار، وتحتاج الى صيانة سنوية بـ 250 الى 450 شيقلا، وكل هذه الأموال تذهب من عرق وجبين السائقين الى خزينة السلطة دون الاستفادة من هذه العدادات، وفي حال عدم تشغيلها تحرر الشرطة على الفور المخالفات للسائقين رغم علمها ان المواطن يرفض تشغيلها.

وتطرق عرفات الى الاجراءات الأخرى المرتبطة بتشغيل العدادات مثل "طربوش السيارة" والذي كان يتم شراؤه من محلات كماليات السيارات بسعر لا يتجاوز الـ 30 أو 40 شيقلا، واشترطت الوزارة شراؤه حاليا من شركة بقيمة 280 شيقلا.

ولفت الى الاضاعة داخل (الطربوش) مشيرا الى ان سعر اللمبة الواحدة لا يتجاوز شيقلا او شيقلين من أي محل تجاري، لكننا "نجبر على شرائه من شركة بخمسة إلى عشرة شواقل، وهذا الأمر يدل على ان الغرض من هذه العدادات هو غرض مالي فقط" حسب قوله.

وفي حال تم تركيب العداد بشكل خاطئ وتعرض للتلف يتم اجبار اصحاب مكاتب التاكسي على شراء عداد جديد بقيمة 1500 شيقلا. ولفت عرفات الى التعرّف الخاطئة للعدادات وعدم مراعاتها للمسافات بين المدن والبلدات والقرى، مؤكدا ان تعرفة العداد بين طولكرم وأريحا مثلا قد تصل الى 170 شيقلا مع العلم ان السيارة بحاجة الى 120 شيقلا سولار مع تشغيل المكيف، متسائلا: هل الخمسون شيقلا كافية لسد احتياجات اصحاب مكاتب التاكسي من ضرائب ومصاريف صيانة؟

وقال ان هناك اكثر من 600 سيارة خصوصي تعمل كعمومي، وسعر الطلب لا يتجاوز الـ 5 شواقل، مؤكدا ان "الشرطة تجد صعوبة بالغة في ملاحقة اصحاب هذه المركبات كون اصحابها

يتفنون في التهرب منها بأساليب كثيرة".

وتابع: "لدى اصحاب هذا القرار علم بأن نوعية العدادات التي أجبر سائقو السيارات العمومي على تركيبها تشوبها مشاكل كثيرة، ويعلمون أن برمجتها معقدة وان قليلين من يجيدون تنفيذ هذه البرمجة".

مدير مكتب "تكسي الدنا" خالد الدنا يقول: "العداد شيء حضاري لكن برمجته واستعماله غير صحيحين، فبرمجته تتشابه في كل مدن الضفة رغم اختلاف المساحة من مدينة لأخرى، واختلاف طبيعة سطح الأرض والكثافة السكانية التي تسبب الأزمات المرورية".

ويرى الدنا ان "غالبية سكان الضفة يرفضون استخدام العداد بشكل مطلق نتيجة عدم معرفتهم بطبيعة وآلية تشغيل هذه العدادات وهل هي لمصلحة المواطن أم سائق التاكسي أم صاحب المكتب"، مؤكدا ان "إعادة برمجتها هو الحل الوحيد كي يتقبلها الناس، فيصل (الطلب) في مدينة طولكرم إلى ستة شواقل أحيانا لضيق مساحتها، أما في نابلس فيجب ان يكون أقل طلب بثمانية

شواقل حتى لا يكون العداد من الكماليات كما هو الآن".

ويقول: "مخالفة عدم تشغيل العداد هي 150 شيقلا، حيث تشدد شرطة المرور على مراقبة تشغيله باستمرار، رغم علمها المطلق ان المواطن يرفض التعاطي معه، حتى الشرطي نفسه يرفض التعاطي معه فور استخدامه مركبة العمومي"، لافتا الى الخسائر التي لحقت بأصحاب مكاتب التاكسي جراء اشتراط ترخيص المركبات بتشغيله، داعيا الجهات المختصة وتحديد وزارة النقل والمواصلات الى اتخاذ قرار بمعالجة وتصويب أمر هذه العدادات أو العمل على الغائها كونها غير مقبولة لدى المواطنين.

وبشأن المخالفات قال الدنا: "ان شرطة المرور تحرر المخالفات على الفور للسائقين في حال عدم تشغيل العداد، ورغم جميع التبريرات التي يقدمها السائقون إلا ان الشرطة لا تقتنع"، مؤكدا ضرورة أن يكون هناك توعية لأهمية العدادات بين الركاب أنفسهم حتى لا يقع السائقون في دوامة رفض المواطن وإجبار الحكومة.

ودعا الدنا وزير النقل والمواصلات ومحافظة طولكرم



عبد الرحيم ابو عسل



جهاد اشتوي



فارس عرفات

آسيا يربط تشغيلها بوقف عمل 600 مركبة خاصة تعمل كعمومي



خالد الدنا

وقال: "الموضوع بنظري بحاجة الى اعادة دراسة"، داعيا وزارة النقل والمواصلات الى الغاء فكرة العدادات كونها ولدت ميتة. رئيس نقابة أصحاب مكاتب التاكسي واصف آسيا قال: "النقابة على استعداد تام لإلزام أصحاب مكاتب التاكسي العمومي بتشغيل العدادات في حال التزمت الجهات الرسمية بوقف عمل 600 مركبة خاصة تعمل كعمومي في محافظة طولكرم"، مؤكدا ان النقابة تدعم الحملة التي تقوم بها الشرطة لملاحقة هذه السيارات وتحرير المخالفات بحقها، الا ان الحملة بحاجة الى ديمومة نظرا للصعوبة التي تواجه الشرطة في ضبط وملاحقة هؤلاء المخالفين. وأكد آسيا ضرورة عدم تركيز الحملة على مدينة طولكرم فقط والعمل على توسيعها لتشمل كافة أنحاء المحافظة.

وقال: "تفعيل نظام العداد هو قانون فلسطيني حضاري، يحفظ حق المواطن والسائق، وجرب نجاحه بكل دول الجوار، وعلى الجميع المساعدة في تعزيز هذه الثقافة".



زياد ابو ليمون

وحمل آسيا السائقين والركاب مسؤولية عدم تفعيل العداد، ودعا للقيام بحملة توعية للمواطنين ازاء مفهوم هذه العدادات وآليات التعامل معها. السائق تيسير يقول: "اشغل العداد طول النهار خوفا من مخالفة مرورية، غير أن كل الركاب يرفضون الدفع حسب تسعيرة العداد، الركاب مستعدون أن يبحث عن سيارة ثانية كي لا يكلفه المشوار أكثر من التسعيرة المعروفة، والشرطة تحرر المخالفات لنا في حال عدم تشغيل هذه العدادات".

المهندس الزراعي محمد ياسين يقول: "ما حد راضي عن العدادات، الركاب يرفضون تشغيلها والسائقون لم يستفيدوا منها، وهي بالنسبة لهم مجرد كماليات في السيارة ينفقون عليها دون فائدة".

الطالبة الجامعية دينا تقول: "ارفض العداد تماما، وأذكر مرة اني رفضت الركوب في سيارة اجرة بعد ان اخبرني السائق ان الطلب سيكون على العداد كونه سيضاعف من اجرة الطلب نتيجة ازمة السير الخانقة التي تشهدها مدينة طولكرم باستمرار".



عبد الكريم دليح

"حياة وسوق" توجه الى محافظة طولكرم والشرطة لمعرفة وجهة نظرهم حول الموضوع ووعدا بدراسة الموضوع بعد الاجتماع مع الجهات ذات الاختصاص. وأوضح المقدم جهاد اشتيوي مدير شرطة المرور في طولكرم ان الشرطة تعتبر جهة تنفيذية في تطبيق القانون. وأضاف: "في حال مخالفة السائقين للوائح والقوانين المتبعة حاليا حسب المادة 336 فقرة 1 التي تنص على (نقل الركاب في مركبة عمومية في سفرة خصوصية دون تركيب عداد من النوع الذي صادقت عليه سلطة الترخيص) والمادة 336 فقرة 2 التي تنص على ان (نقل راكب في مركبة عمومية في سفرة خصوصية دون تشغيل العداد)، مؤكدا ان الشرطة لها الحق في مخالفة اية مركبة عمومية لا تلتزم بتشغيل العداد أو يكون العداد تالفا، مشيرا الى ان الشرطة غير مسؤولة عن رفض المواطن أو سائق المركبة للعدادات، لأن هذا الأمر ليس من اختصاصها. وقال: "وزارة النقل والمواصلات هي صاحبة الاختصاص في هذا الموضوع"، داعيا السائقين الى الالتزام بالقوانين والأنظمة المتبعة لتفادي تحرير المخالفات بحقهم حسب القانون.

والجهات المختصة للتخفيف من الأعباء المادية على السائقين واتخاذ قرار شجاع يخدم المصلحة العامة بالغاء هذه العدادات. وقال: "اذا استمر الوضع كما هو عليه الآن ستغلق الكثير من المكاتب"، لافتا الى ان معدل انتاج السائق يوميا تراجع الى 40 أو 50 شيقلا، متسائلا: هل هذا المبلغ كاف لسد احتياجات رب الأسرة الذي لديه اربعة أو خمسة ابناء؟ ودعا الدنا محافظ طولكرم اللواء د. عبد الله كميل الى مراعاة ظروف السائقين ومساندتهم من خلال العمل على الغاء كلي لهذه العدادات.

المواطن عبد الرحيم أبو عسل قال: "المواطن يجهل بالفعل طبيعة هذه العدادات وهل هي لمصلحته او لمصلحة السائق"، مؤكدا انه يرفض تشغيل هذه العدادات كونها تزيد من تكلفة الأعباء المادية حيث ان الطلب الداخلي في مدينة طولكرم يبلغ 7 شواقل وفي حال تشغيل العداد سيصل الى 10 شواقل، داعيا وزارة النقل والمواصلات الى توعية المواطنين ازاء هذه العدادات والهدف منها.

المواطن عبد اللطيف مهداوي تحدث عن قصة حدثت معه فور بدء تشغيل العدادات عام 2008 حيث استأجر تكسي لمسافة قصيرة واجبره صاحب التاكسي على استخدام العداد وبعد توصيله وصل ثمن الطلب الى 4,5 شيقل ما اثار غضب السائق وطلب منه 7 شواقل، الا انه أصر على دفع 4,5 شيقل لأن السائق هو من طلب تشغيل العداد.

وقال: "هذا يدل على ان أصحاب مركبات العمومي يرفضون استخدام العدادات لأنها في المسافات القصيرة تكون لمصلحة المواطن وفي المسافات البعيدة لمصلحتهم"، داعيا أصحاب القرار الى معالجة تعرفه هذه العدادات او الغائها. ووجه التاجر زياد ابو ليمون تساؤلا الى وزارة لنقل والمواصلات حول الغرض من تركيب العدادات دون استخدامها منذ ست سنوات وهل أخذت بعين الاعتبار ظروف المواطنين الاقتصادية، مؤكدا ان المواطن لا يريد زيادة اعبائه المادية. وأضاف انه اذا كانت العدادات مفيدة للمواطنين فيجب القيام بحملة توعية عبر وسائل الإعلام حول استخدامها وإرغام السائقين على تشغيلها وعدم اقتصر ذلك أمام الشرطة.

د. محمود سلامة طبيب اسنان قال: المواطن يجهل كليا آلية استخدام هذه العدادات ويفضل تحديد سعر الطلب بـ 7 شواقل داخل مدينة طولكرم، كون استخدامها قد يرفع أو يخفض من سعر الطلب المعروف لعامة المواطنين وهنا يقع الإشكال بين صاحب التاكسي والزبون، داعيا الجهات المختصة الى اعادة تقييم شاملة لفكرة العدادات واتخاذ القرار الملائم بهذا الشأن. ويقول المواطن عبد الكريم دليح انه لا يطلب تشغيل العداد لأن التسعيرة معروفة في أحياء

مدينة طولكرم الصغيرة.

وأضاف: السعر الموحد للطلبات حسب المنطقة أفضل من الانشغال بالتسعيرة أو بالعداد، مشيرا الى انه على الرغم من ان ظاهرة العداد حضارية لإنصاف السائق والمواطن على حد سواء لكن بالنسبة للضفة فاعتقد انه لا داعي لها. فطوال السنوات الماضية لم نسمع أي شكاوى من الركاب على الأجرة، ولم نر السائق يشتكي من مغالاة الركاب.

*** مواطنون يرفضون تشغيلها تخوفا من زيادة تسعيرة الطلب ويطالبون بحملة توعية لمعرفة الفوائد**

بنك فلسطين يقدم لطالبات من مدرسة بنات الاسبانية برام الله عرضا حول القطاع المصرفي

حياة وسوق

استضاف بنك فلسطين وفدا من طالبات المدرسة الاسبانية الثانوية في مقر المركز الرئيسي للإدارة العامة في مدينة رام الله.

وقدم طاقم من البنك عرضا حول القطاع المصرفي والخدمات البنكية التي يستطيع كل مواطن الاستفادة منها في حياته اليومية.

وتم تنظيم جولة تعليمية في جميع أقسام البنك والفرع الرئيسي برام الله، بالإضافة الى عرض فيلم وثائقي حول المسؤولية الاجتماعية واستراتيجية الاستدامة التي يتبناها البنك، فضلا عن تشجيع الطالبات على التفكير الإبداعي والتخطيط لإنشاء أعمالهن الخاصة بهن بعد التخرج.

وفي سياق ورشة العمل، استضاف البنك أحد عملائه، وهي صابرين مشعشع التي أسست مشروعنا ناجحا وهو أكاديمية لتعليم فن الطبخ "Kitchen Club" حيث اطلعت الطالبات على تجربتها في تأسيس المشروع وانجاحه.

وتأتي استضافة الطالبات، تأكيدا على إيمان البنك بأهمية دور الشباب والمرأة في المجتمع، والتي تعد إحدى الاستراتيجيات الرئيسية التي يتبناها البنك، والمتمثلة في تمكين النساء ليأخذن مكانتهن داخليا وخارجيا، وتأكيد حرصه على توفير منتجات وخدمات مالية تلبى احتياجاتهن، بالإضافة إلى تقديم خدمات استشارية غير مالية لمساعدتهن على التقدم في مختلف نواحي الحياة العملية.

ولترسيخ مبدأ التوعية المصرفية قدم البنك لكل طالبة هدية عبارة عن حساب توفير فيه مبلغ تشجيعي. وتعتبر هذه الاستضافة ضمن النشاطات التي يقدمها قسم الخدمات الاستشارية غير المصرفية في بنك فلسطين، والذي يهدف البنك من خلاله إلى تقديم الخدمات المكتملة للعملاء، عن طريق نشر الوعي المصرفي وغير المصرفي، عبر تقديم خدمات استشارية وعقد ورشات عمل وتدريبات



طالبات المدرسة الاسبانية اثناء زيارة بنك فلسطين

جميع مجالات الحياة الاقتصادية المختلفة. واذضاف: "لهذا تقوم مجموعة من موظفي البنك في التطوع مع مؤسسة إنجاز بشكل سنوي لتوعية طلاب وطالبات المدارس في جميع أنحاء الوطن بالنواحي الاقتصادية، بهدف تنشئة جيل قادر على القيادة ومعرفة دوره في تطوير الاقتصاد الفلسطيني، حيث يتم الالتزام مع كل صف لمدة فصل دراسي، وتتم تغطية موضوع معين من خلال حصة أسبوعية".

ونشاطات تواصل للعملاء من جميع الفئات. وتأتي الزيارة لطالبات الصف الثامن ضمن برنامج تنفذه مؤسسة إنجاز فلسطين، حيث تم اعطاؤهن تدريبا بعنوان "أنا صاحب مشروع" من قبل موظفي بنك فلسطين، حيث قامت الطالبات بتطبيق تسعة مشاريع اقتصادية مختلفة على أرض الواقع، بهدف تدريبهن على إدارة المشاريع وتطويرها. وأكد البنك اهتمامه الكبير بفئة الشباب ونشر الوعي في

مجموعة الاتصالات الفلسطينية تدعم عددا من المشاريع الحيوية في محافظة الخليل

حياة وسوق

من اثر ايجابي في بناء الدولة ومؤسساتها. وقال عماد اللحام "يسرنا تعزيز التعاون المشترك بين مجموعة الاتصالات الفلسطينية والبلديات والتي تعمل دائما على تطوير وتعمير مدينة الخليل العريقة لإظهارها كمدينة حضارية على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

وأضاف: "سنشارك كمؤسسة اقتصادية فلسطينية قدر المستطاع في دعم المشاريع البناءة والتنمية في كافة مدن وقرى فلسطين".

وأوضح اللحام ان "المجموعة حريصة على تنفيذ المشاريع الحيوية التي تعمل على تطوير المجتمع المحلي ودراسة احتياجاته لتساهم قدر الإمكان في تعزيز مكانته وتحسين الخدمات التي يقدمها للمواطنين"، منوها إلى أن دعم البلديات يأتي من منطلق أهمية دورها في خدمة المدن في مجال التنمية والتطوير والإنشاء.

مشروع إعادة تأهيل وتأثيث قاعة المؤتمرات التابعة للجمعية، بهدف تطوير الخدمات المقدمة، بالإضافة إلى تمويل مشروع تطوير الدائرة الهندسية ودائرة الخدمات التابعة لبلدية حلحول.

وقامت مجموعة الاتصالات أيضا بتمويل مشروع تعشيب ملعب المجمع العلمي الرياضي التابع لجمعية الشبان المسلمين في الخليل، والتي تهتم بتطوير البيئة المدرسية لتكون أكثر مواءمة لنشأة الطلاب خاصة الأيتام. وأشار الزعتري إلى أهمية الدعم التي تقدمه مجموعة الاتصالات للمؤسسات الحكومية والأهلية وغيرها في مدينة الخليل، والتي تساهم في تطوير الخدمات المقدمة للمجتمع.

وأعرب رئيس بلدية حلحول وجدي ملحم عن شكره العميق لمجموعة الاتصالات لسعيها الدؤوب لتعزيز المسؤولية المجتمعية في المجتمع الفلسطيني لما له

وقعت مجموعة الاتصالات الفلسطينية عددا من الاتفاقيات في محافظة الخليل، لدعم عدد من المشاريع الحيوية في المدينة، بحضور كل من الدكتور داوود الزعتري رئيس بلدية الخليل، وأكرم أبو علان رئيس بلدية الظاهرية، ووجدي ملحم رئيس بلدية حلحول، وشادي طلال سدر رئيس جمعية الشبان المسلمين، وعماد اللحام مدير إدارة العلاقات العامة في مجموعة الاتصالات، وطاقم من البلديات ووفد من مجموعة الاتصالات.

وتمثل دعم المجموعة للبلديات في تمويل حديقة السلام التابعة لبلدية الخليل والتي تعتبر متنفسا لكثير من عائلات المدينة التي يقصدها مع أطفالهم للترفيه، كما تم دعم بلدية الظاهرية من خلال تمويل

نائب مدير البنك الدولي للنزاهة اكد انه جرى الاعتماد على الأقمار لمعاقبة الشركات

ليونارد مكارثي: استخدام الحكومات الإلكترونية يحد من الفساد

تعقيدات سياسية، ومالية، واجتماعية، وثقافية. لهذا، ليس سهلا القضاء عليها. كيف تقيمون ما بذلت من جهود حتى الآن؟

- يمكن التغلب على مثل هذه المخالفات بتحركات شاملة ومنسقة، على الصعيدين الدولي والوطني. وتساعد التحقيقات التي نقوم بها، وتقوم بها حكومات الدول، في حماية أموال البنك الدولي. وفي توفير معلومات عن كيفية منع مشاكل مماثلة في المستقبل. وفي توصيل بعض التحقيقات إلى المحاكم. وفي فرض عقوبات على الذين يخالفون نظمنا ومبادئنا. وفي منع المشاكل قبل حدوثها. وطبعاً هذا الأخير أفضل من مواجهة المشاكل بعد وقوعها. في الوقت نفسه، العقوبات مهمة، لأنها تساعد في الحفاظ على التوازن في أخلاقيات العمل. ولأنها تخيف الذين يريدون ارتكاب مخالفات.

* كيف تعاقبون الشركات والمؤسسات بعد أن تتأكدوا من مخالفتها؟

- في السنة المالية لعام 2013 قاطعنا 47 شركة ومؤسسة، وفروعها، ومنعناها من المشاركة في المشاريع والأنشطة التي سنمولها في المستقبل. والعام الماضي، شملت هذه التحقيقات المشتركة 112 عقداً، تبلغ قيمتها الإجمالية نحو 998 مليون دولار. هذا بالمقارنة مع 84 عقداً تبلغ قيمتها الإجمالية 178 مليون دولار في العام قبل الماضي.

* بالإضافة إلى الجهود الحالية، ما هي الأساليب الأخرى التي يمكن أن تستخدم في محاربة هذه الأعمال غير القانونية؟

- أولاً: إشعال مشاركة المواطنين في حملة عار ضد المخالفين. وليس هناك شك في أن شعور الناس بالمسؤولية والملكية يشكل دافعاً قوياً لتعزيز ثقافة النزاهة.

ثانياً: استخدام أقوى آليات تبادل وتطبيق المعلومات حول كيفية عمل المؤسسات والشركات بنزاهة أكبر. وحول مواجهة الرياح التي غالباً ما تأتي مع التغييرات السلبية في الحكومة أو المجتمع. ثالثاً: تحويل معادلة مخاطر القطاع الخاص إلى إيجابية (حتى لا ينظر إلينا وكأننا ضد القطاع الخاص). وتأكيد أن الشركات التي تتحاشى خرق قوانيننا تحقق انخفاضات في تكلفة رأس المال، وتجذب أفضل المواهب، وتعزز سمعتها.

رابعاً: تشكيل نظام دولي لإجبار مرتكبي المخالفات المالية ليس فقط على دفع غرامات جنائية، ولكن، أيضاً، لدفع تعويضات عن الأضرار التي تسببوا فيها.

خامساً: في مجال البيئة، تجبر الشركات الملوثة ليس فقط على تنظيف البيئة، ولكن، أيضاً، على تعويض المجتمعات التي تأثرت لهذا، ويمكن أن يكون هناك نظام تعويضات مماثل في قضايا المخالفات المالية.

* هل يقدر عامة الناس على التطوع وكشف المخالفات المالية؟

- نسبي هذا برنامج "فولنتاري ديسكلوجار" (الكشف الطوعي). ونهدف من ورائه إلى توسيع نطاق متابعة حربنا ضد هذه المخالفات المالية، وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص لتشجيع الشركات، والمؤسسات، والكيانات الأخرى، والأفراد، وتقديم حوافز للكشف عن الممارسات الاحتيالية، والفسادة، مع الالتزام بالقواعد، والمبادئ، والتوجيهات التي نقدمها نحن. وحسب هذا البرنامج، يكشف المشاركون جميع المعلومات التي حصلوا عليها حول الجهات والمخططات التي تفسد أموال البنك الدولي، ويتوقفون عن الانخراط في مثل هذا السلوك وفي الاحتيال، ويقوون أنظمة المراقبة والسيطرة لمنع مثل هذا السلوك في المستقبل.



ليونارد مكارثي

الانتهاكات لا أساس لها من الصحة إذا لم تكن هناك أدلة كافية لإثباتها، أو دحضها.

* كيف تساعدكم التكنولوجيا الجديدة، مثل الإنترنت؟

- صارت كثير من الدول تستخدم بنجاح "إي غفرمنت" (الحكومة الإلكترونية) للحد من فرص الفساد. مثلاً: في الهند، ساعد برنامج "بي إتش أو إم إي" الإلكتروني، الذي وفرناه لهم، على وضع ما يقرب من 20 مليون سجل ملكية أراض في الكمبيوتر. وبالتالي، على حماية صحة وسلامة سجلات لصالح قرابة سبعة ملايين مزارع هندي في مقاطعة كارناكاتا. أيضاً، في واحد من تحقيقاتنا، اعتمدنا على صور الأقمار الفضائية لالتقاط صور شكلت، في وقت لاحق، أدلة مهمة ضد واحدة من الشركات التي عاقبناها.

في الوقت نفسه، طورنا "انتغرتي أب" (مطبق النزاهة في الإنترنت) لتسهيل الإبلاغ عن الشكاوى، ولوضع برامج تفاعلية لتوجيه المسؤولين خلال تحقيقاتنا، ولوضع برامج تسمح للمحققين الوطنيين في دولة معينة وموظفي البنك (في واشنطن) بتبادل الأدوار في تصميم نموذج مشروع، وفي التحقيق فيه.

* توجد أنواع كثيرة من هذه المخالفات القانونية.. ما هي الأنواع التي عادة تصادفونها؟

- مثلاً: تلقى واحد من فرق المشروعات التي نمولها شكاوى كثيرة تتعلق بمشتريات مشروع رئيس للطاقة في دولة معينة. ولحسن الحظ، تدخلنا في الوقت المناسب، ووجدنا أن هذا المشروع واجه عدداً من المشاكل، منها:

أولاً: وجود عقدين منفصلين متطابقين لتنفيذ عمل معين.

ثانياً: وجود شركتين يفترض أن تتنافسا، لكنهما خططتا، سراً، لتكون واحدة متعاقدت من الباطن للأخرى.

ثالثاً: مستشار في مجال الإشراف واجه تهديدات من الشرطة المحلية عندما زار موقع المشروع.

وهكذا، اقترح فريق الخدمات الوقائية التابع لنا حلاً سريعاً، وفعالة، ولا تكلف كثيراً. وهكذا، استغينا عن خدمات واحدة من الشركتين، ووفرنا قرابة ستة ملايين دولار هنا فقط.

* توجد مثل هذه المخالفات في شتى أنحاء العالم، ولها

في عام 2008، اختار رئيس البنك الدولي في ذلك الوقت، روبرت زوليك، ليونارد مكارثي (من جنوب أفريقيا) لتولي رئاسة إدارة النزاهة المؤسسية التابعة للبنك الدولي. وكان مكارثي نال تقديرات دولية كثيرة لجهوده أثناء ترؤسه لإدارة عمليات التحقيقات المالية في جنوب أفريقيا في ذلك الوقت، قال زوليك "هذه هي المرة الأولى التي يتولى فيها إدارة النزاهة المؤسسية مدير بدرجة نائب لرئيس البنك. سيجلب مكارثي إلى هذا المنصب خبرات مجربة ومهارة أصقلتها الممارسة العملية. هذه الوظيفة لها أهمية بالغة بالنسبة لعمل البنك، وسمعته، وواجباته الائتمانية. وأنا على يقين من أنه سيجلب معه مهارات قيادية فعالة. وسيعزز التزامنا بحماية أصول البنك الدولي".

وقال مكارثي في مقابلة نشرتها صحيفة "الشرق الأوسط" إن البنك الدولي قطع أشواطاً طويلة في تحقيق الهدف من تأسيس المكتب، وإن البنك يجد تعاوناً من الحكومات ومن القطاع الخاص. ويحرص على تقديم خدماته في كل أنحاء العالم بالصورة التي ليس فقط تخدم أهداف البنك الإنمائية والتعميرية والتطويرية، ولكن، أيضاً، بالصورة التي تحافظ على سمعة البنك. وأشار إلى أن بعض مقاولات البنك تعرضت إلى عمليات خداع وتزوير، وأن البنك، بحكم المحافظة على استقامة هذه المقاولات، صار يدقق أكثر فيها قبل أو بعد التوقيع على هذه المقاولات. ثم يقدم المخالفين إلى الجهات الحكومية في كل بلد.

* لماذا، ومتى، بدأ البنك الدولي جهود المحافظة على نزاهة عملياته؟

- في عام 2001 تأسس مكتب نائب الرئيس للنزاهة، بسلطات للتحقيق، والردع، ومنع الغش، ووقف الفساد في ما يؤثر على المشاريع التي نمولها. ومنذ ذلك الوقت شهد المكتب نمواً كبيراً، بما في ذلك توسيع سلطاته لتشمل العمل الوقائي المسبق لمنع وقوع الفساد. وفي عام 2010 تأسست وظيفة جديدة لمراقبة التزام الشركات المحرومة من التعاون معنا بقوانيننا.

* كيف تجدون، وتراجعون، وتحققون، وتجرمون، وتعاقبون الذين يرتكبون هذه الأعمال المخالفة لقوانينكم؟

- تسهل شراكة قوية مع حكومة دولة معينة، ليس فقط في تحقيقاتنا، ولكن، أيضاً، في المساهمة في زيادة أهمية القانون في تلك الدولة. عندما يقودنا تحقيق إلى التأكد من أن قوانين دولة معينة قد خرقت، ننقل النتائج إلى السلطات المختصة في تلك الدولة. نقدر نحن على منع شركة، أو شخص، من المشاركة في المشاريع المستقبلية التي نقدمها، وذلك عن طريق العقوبات التي نفرضها. لكن، تتبع التحقيقات الجنائية للسلطات المحلية في الدولة المعنية. وخلال السنة الماضية، من بين الحالات التي قدمناها إلى حكومات مختلفة، صارت عشر منها قضايا تحقيقات قانونية.

* ما هو معيار الإثبات.. هل هو نفس المعيار الجنائي؟

- خلال التحقيقات، نتأكد إذا مارست شركة أو شخص واحدة من الممارسات الخمس الآتية التي تستوجب عقوبات: التواطؤ، عرقلة التحقيقات، الإكراه، الغش، الفساد. ولأن التحقيق إداري في طبيعته، يكون معيار الإثبات أقرب إلى "توازن الاحتمالات"، وبالتالي، أقل من المعيار الجنائي الذي هو "من دون أي شك معقول". نحن، لهذا السبب، يجب أن نثبت أن احتمال سوء السلوك قد حدث أكثر أم لم يحدث. وإذا وجدنا ما يكفي من الأدلة لإثبات هذه الاتهامات نعتبر الاتهامات مؤكدة. ونعتبر

حياة وسوق

المؤشر	الإغلاق	الافتتاح	نقطة	التغير (%)
القدس*	517.21	520.76	-3.55	-0.68%
العام*	273.06	274.90	-1.84	-0.67%
البنوك والخدمات المالية	119.48	119.29	0.19	0.16%
الصناعة	67.06	67.27	-0.21	-0.31%
التأمين	45.75	45.14	0.61	1.35%
الاستثمار	27.27	28.00	-0.73	-2.61%
الخدمات	48.78	49.05	-0.27	-0.55%

(*) المؤشر الرئيسي للبورصة، سنة الأساس 1997 ورقم الأساس 100 (**) يشمل جميع الشركات المدرجة، سنة الأساس 2003 ورقم الأساس 100

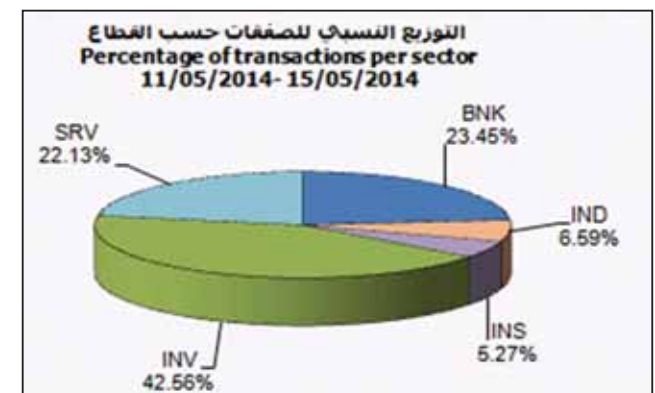
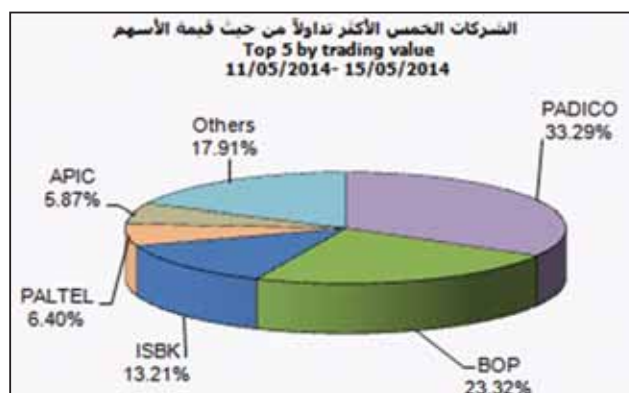
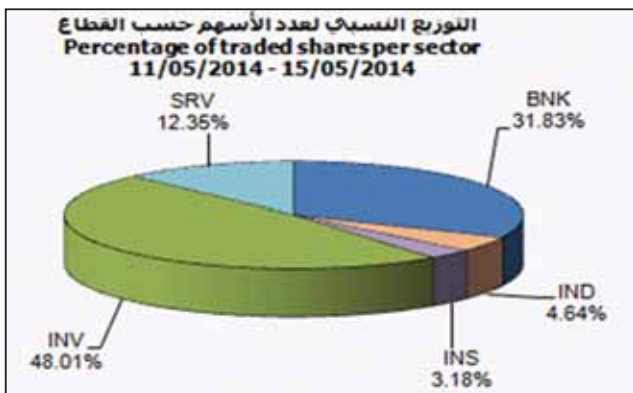
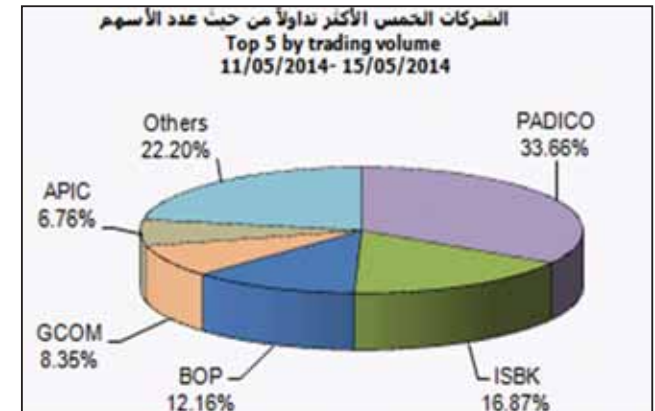
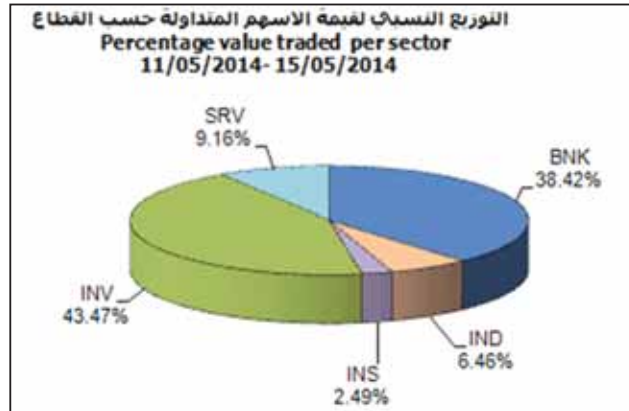
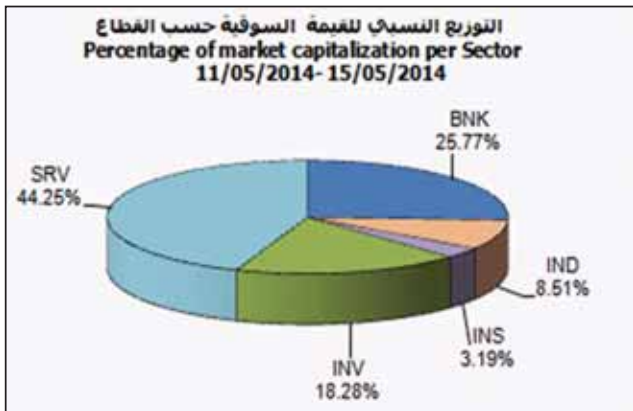
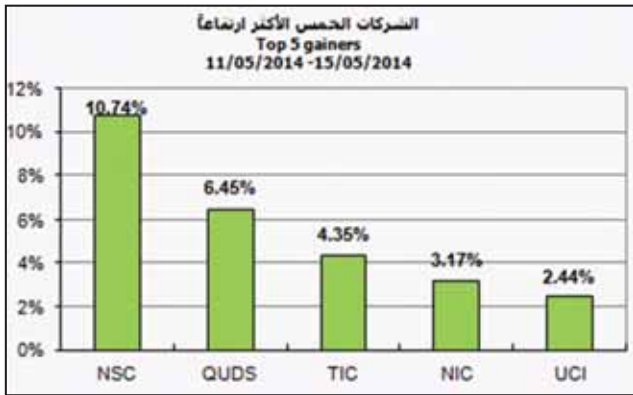
أغلق مؤشر القدس نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 517.21 نقطة منخفضا 3.55 نقطة أي ما نسبته (0.68%) عن إغلاق الأسبوع الذي سبقه. ويأتي ذلك على خلفية انخفاض مؤشرات كل من قطاعات الصناعة والاستثمار والخدمات.

البورصة في أسبوع

وتم عقد 5 جلسات تداول في بورصة فلسطين خلال الأسبوع الماضي تم خلالها تداول 1,545,639

بقيمة 2,295,297 دولارا أميركيا نفذت من خلال 759 عقدا. وتم تداول 27 شركة من أصل 49 شركة مدرجة حيث شهدت 11 شركة ارتفاعا في أسعار أسهمها، في المقابل انخفضت أسعار أسهم 11 شركة واستقرت أسعار أسهم 5 شركات أخرى.

مقارنة نشاط التداول الأسبوعي	2014/5/15 - 11	2014/5/8 - 4	(%)
عدد الأسهم المتداولة (#)	1,545,639	2,064,057	-25.12%
قيمة الأسهم المتداولة (US\$)	2,295,297	3,891,190	-41.01%
عدد الصفقات	759	814	-6.76%
عدد جلسات التداول	5	5	0.00%
القيمة السوقية (US\$)	3,188,259,008	3,209,759,596	-0.67%
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (US\$)	459,059	778,238	-41.01%



شروط عمل عبودية للعمال الفلسطينيين بغور الأردن

بقلم: تالي حروتي - سوبر

الساعة 11:00 صباحا في كرم الموز المجاور من قرية عين البيضة في شمال غور الأردن. والشمس تتلظى منذ الآن وبعد اقل من عشر دقائق تملأ قطرات العرق الجسد بأسره. التفكير وحده بالحر الشديد السائد هنا عند الظهر في شهر آب، يدفع الى الفرار نحو السيارة والمكيف.

جمال فقها، 54 سنة، لا يتأثر بالذات. فهو يعرف المكان جيدا كونه كان بيته الثاني في السنوات الثلاث الاخيرة. ولكن حسب الساعات التي قضاها هنا قد يكون هذا بالذات بيته الاول.

تتكون زاوية فقها من عربة قديمة الصقت بحاوية خضراء، على هامش كرم الموز. وتظللها شبكة من الاقمشة. لا توجد كهرباء هنا وبالتالي لا توجد مروحة. أما الماء ففي انبوب السقاية. والحشرات تملأ الجو بوفرة. يقضي فقها في هذا المكان 16 ساعة في اليوم، 7 ايام في الاسبوع. رب عمله، كيبوتس غينوسار، استأجر 180 دونما من القرية الزراعية التعاونية المجاورة شدموت محولا، وغرس في المكان كرم موز.

كل يوم في الساعة 14:00 يأتي فقها الى وريته التي تنتهي في 18:00 في المساء التالي. واذا اضطر الى المغادرة فانه يطلب من قريب له ان يحل محله ويدفع له من ماله. ليس له اجازات ولا ايام مرضية. ويجلب طعامه من بيته وكذا ملابسه، احذيته وبطانية. وحتى الفانوس، الذي يدور فيه في الليالي بين الكرم ليتأكد من ان احدا لا يقطف الثمار، اشتراه من ماله.

ومقابل كل هذا يتلقى فقها 100 شيقل في اليوم 6.5 شيقل في الساعة. المبلغ الشهري لـ 30 يوما متواصلا من العمل كان 3 آلاف شيقل. اما قسيمة الاجر؟ فأحد لا يعطي قسيمة في هذا المكان. مرة في الشهر يأتي مدير فرع الكروم في كيبوتس غينوسار، ايتسيك مزراحي ويعطيه المال. كل بالاسود. نقدا. من دون ضرائب وشروط اجتماعية. 6.5 شيقل في الساعة دفع الكيبوتس لحارس كرم الموز الفلسطيني في شمالي الغور على مدى ثلاث سنوات كاملة الى ان قرر مزراحي قبل شهرين بان فقها لا يقوم بعمله باخلاص. وقد جرت الاقالة على الفور، من لحظة الى اخرى. اما التعويضات؟ فمثل هذا المفهوم ليس موجودا على الاطلاق.

يجلس فقها اليوم في بيته ويفكر بخطواته. اذا ما قرر رفع دعوى والوصول الى المحكمة، سينتج عليه ان يثبت كم كسب - ولكنه ليس لديه قسيمة اجر. من تجربة الآخرين يعرف بانه حتى لو اثبت بانه كان يعمل، فان البحث سينتهي بحل لن يغطي سنوات عمله، وبالتالي ليس ايام البطالة المرتقبة له في مكان لا يوجد فيه عمل تقريبا. وهو يعرف ان المحامي الذي سيمثله سيقتطع نصيبا كبيرا من التعويضات.

الحقيقة البائسة هي ان فقها ليس غاضبا من شروط العبودية التي استخدم فيها. بل العكس، فقد كان سيواصل العمل بالضبط بذات الشروط لو اتاحوا له ذلك. وهو يقول انه "من أجل جلب الطعام للاولاد يجب العمل".

وبينما نفحص عن كذب موقع الحراسة الذي يمكث فيه فقها يأتي - دون تنسيق مسبق - مزراحي. وهو غير مستعد لن يعقب على اتهامات فقها ويطلب منا ان نغادر المنطقة فورا. الجملة الوحيدة التي يلقي بها علينا تشرح الفكرة قليلا. فهو يكرر السؤال: "هل يمكنك ان توفر لي عملا؟" وكأن مجرد كونه يشغله لا يلزمه بان يستوفي شروط القانون.

مزراحي ليس الوحيد. هذه الفكرة هي السائدة كما يتبين في اوساط مزراحي الغور. المزيد فالمزيد من شهادات الفلسطينيين الذين يعملون في ظروف معيبة تتراكم. ويخيل ألا حكم ولا حاكم. هذه وضعية مأساوية تتضمن عددا لا ينتهي من المزارعين، عمال ضعفاء لا مفر لهم. وبالتأكيد تجاهل الدولة التي ببساطة لا يهمها ان يتعرض هؤلاء الناس للاستغلال في خلاف تام مع القانون، يقول درور أتكس الذي يتابع عن كذب سياسة الاستيطان الاسرائيلية في الضفة والتي يجملها بقوله "استعمار استغلالي بالمعنى الكلاسيكي للكلمة".

يوجد قانون ولكنه لا يفرض

الزراعة هي مصدر الدخل المركزي في غور الأردن، وهي تتسع.

منذ العام 1997 اتسعت الارض المفتوحة بأكثر من 11 الف دونم، الامر الذي تطلب المزيد فالزيد من الايدي العاملة لنحو 500 من المزارعين المحليين. وحسب معطيات الادارة المدنية، فانه في العام 2012 تلقى 4200 فلسطيني محلي تصاريح عمل في الزراعة، ولكن العدد الحقيقي على ما يبدو مضاعف. فنحن نكاد لا نلقى عمالا تايلنديين في الغور. أما الفلسطينيون الذين يطلبون العمل فموجودون بوفرة، وهم ارض من العمال المستوردين.

يقع غور الأردن في المنطقة ج التي تخضع للسيطرة الاسرائيلية. ورغم ذلك، فغير قليل من المزارعين سيدعون بان القانون الذي ينطبق على العمال هو إما اردني أو فلسطيني، حيث ان العمال ليسوا اسرائيليين. ولكن عقب التماس الى محكمة العدل العليا رفعتهم جمعية "خط للعمال" باسم عمال في جفعات زئيف في 2007، تقرر أن على ارباب العمل الاسرائيليين في مناطق الضفة تطبيق قوانين العمل الاسرائيلية. وبكلمات اخرى، ليس مهما اذا كان العامل فلسطينيا، اردنيا أو تايلنديا - فهو يعمل تحت مظلة القانون الاسرائيلي، الذي يتضمن أجر الحد الأدنى والشروط الاجتماعية الاساسية.

غير أن هذا ليس هو الوضع. والسبب بسيط: المنطقة بعيدة عن المركز، وبين الاداريين - الادارة المدنية ووزارة الاقتصاد - يوجد خلاف حول الجهة المسؤولة عن انفاذ القانون على المزارعين. وهكذا تصل المزيد فالمزيد من الشهادات من الميدان تثبت بان المزارعين الاسرائيليين في الغور يبقون الفلسطينيين في شروط عبودية.

قصة مهيب دراغمة، 24 سنة، من عين الحلوة، هي قصة سائدة. فقد بدأ دراغمة بالعمل لدى المزارعين الاسرائيليين عندما كان في عمر 15 سنة. عمر العامل لا يعتبر مشكلة في المنطقة، كما يتبين، والفتيان الذين لا يحصلون على إذن عمل من الادارة المدنية، لا يسألون عن أعمارهم.

عمل دراغمة على مدى خمس سنوات مع عشرات آخرين من العمال في قرية زراعية تعاونية في شمال الغور في زراعة التوابل. ولقاء يوم العمل تلقى 70 شيقلا، 10 شواقل منها دفعها للمقاول الذي حرص على تفسير العمال من بيوتهم الى القرية. وهكذا نتج أن دراغمة كان يكسب 60 شيقلا لقاء يوم العمل الذي يبدأ في 6:00 في الصباح وينتهي في 14:00 في الظهر. وفي الايام كثيرة العمل يبقى العمال حتى الى ساعة 21:00 - 22:00، ولقاء كل ساعة اضافية يتلقون 10 شواقل، بينما أجر الحد الأدنى الاسرائيلي هو 23 شيقلا في الساعة، ولقاء كل ساعة اخرى فوق 100 في المئة من الاجر. الاجر الشهري يعطى نقدا وبلا قسيمة، ويبلغ 2000 شيقل لقاء وظيفة كاملة فأكثر. أجر الحد الأدنى، 4300 شيقل في الشهر لا يتعلق على الاطلاق بهؤلاء العمال في شمالي الغور. مثل آخرين، لم يتلق دراغمة ملابس عمل أو أحذية. وكان يأتي بطعامه من البيت والاداة الوحيدة التي قدمها المزارع للعمال هي سكين القطف. وازافة الى ذلك، فان التوابل محملة بالمبيدات الضارة للجلد، فكان العمال يجلبون معهم القفازات التي يشترونها لأنفسهم ولكن هذا لم يكن كافيا لدراغمة. فقد تمزق جلد يديه ولم يكن بوسعه مواصلة العمل. وقد أقاله المزارع على الفور دون تعويض.

وفي اعقاب ذلك، لم يستطع دراغمة العمل لمدة نحو سنة. وقد توجه الى المزارع وطلب تعويضا، سواء لقاء السنوات التي عمل فيها ام لقاء ايام المرض التي تعطل فيها. وبمساعدة المحامي، حسب أنه يستحق 60 ألف شيقل، اما المزارع فوافق على اعطائه 5 آلاف شيقل. اليوم بات دراغمة لا يعمل في التوابل، بل يرعى بقرات عائلته، ولكن شقيقه لا يزالان يعملان لدى المزارع الاسرائيلي. "ما الذي يمكن عمله؟" يسأل الاب، فتحي دراغمة، ويضرب كفا بكف، "نريد أن نأكل".

ذات "المقاول" المحلي الذي يجمع العمال، ينقلهم ويعمل احيانا كمدير للعمل، يتلقى المال كي يوزع الاجور على العمال. وهكذا يمتنع المزارعون ظاهرا عن علاقات العامل - رب العمل. فمقابل المقاول لا يوجد نظام رسمي، وعندما يدفع المزارعون له لقاء العمل، 10 شواقل في الساعة، فان المقاول يأخذ الى جيبه 2 شيقل من كل عام.

العمل لم يجدد - والعمال أقيل

نضال علي دراغمة من عين البيضة عمل لعشر سنوات لدى مزارع اسرائيلي في تربية العجول. يوم العمل يمتد الى 11 ساعة، في وريتين - 6 ساعات في الصباح، 5 ساعات في المساء، 7 ايام في الاسبوع، "إذ ان احدا ما يجب أن يطعم العجول في السبت ايضا عندما يرتاح المزارع". ولقاء عمله كسب دراغمة 3500 شيقل في الشهر، نقدا، وفي هذه الحالة ايضا من دون قسيمة. في 10 سنوات عمله لم يتلق حتى ولا هدية عيد واحدة، ملابس أحذية عمل، وعندما لم يجدد إذن العمل لديه - انتهى كل شيء.

هذه المشكلة معروفة للكثير من الفلسطينيين. فبلا تفسير لا يجدد إذن العمل فيقالون على الفور دون تعويض. وعندما قرر دراغمة الا يتخلى وتوجه الى المحكمة، تقرر له لقاء عشر سنوات عمل تعويضات بمبلغ 14 ألف شيقل - نصفها ذهبت الى المحامي. وهو يقول: "أردت أن اعمل. أردت جدا، ليس مهما الشروط فأنا بحاجة الى اطعام 7 اطفال، وكيف يمكن عمل ذلك من دون عمل؟".

عندما يثور العمال احيانا، فانهم يدفعون لقاء ذلك ثمنا باهظا. نضال فقها، من عين البيضة، عمل ستة ايام في الاسبوع في عمل جسدي قاس في بيارة اجاص. ولقاء ثماني ساعات عمل في اليوم كسب 80 شيقلا، وفي الشهر 1800 شيقل. بعد ثلاث سنوات على نفس الاجر طلب من المزارع زيادة 10 شواقل لليوم وكان الرد فوريا: الاقالة على سبيل الردع. عاملان آخران عملا معه ولم يصرا مثله بقيا في عملهما.

محمد معاوية فقها، 25 سنة، أب لطفلين، عمل 4 سنوات في فرع الورد. يوم عمله استمر 8 ساعات تلقى مقابلها 60 شيقلا و 10 شواقل لكل ساعة اضافية. وقد غادر طواعية لأنه مل شروط العمل وهو اليوم في البيت، ويعرف أن احتمال أن يجد عملا آخر متدن جدا. ومن غير المستبعد أن يعود قريبا الى الدفينا.

اما فاروق فقها، 58 سنة، فليس لديه ال h أن يعود. فبعد أن عمل في البساتين حتى 2002 مع صاحب شركة اسرائيلي، وتجول في ارجاء الدولة، افلست الشركة ومنذئذ وهو يعيش من اليد الى الفم.

يحتمل أن يكون العمال أقل استياء لو لم يكونوا يشعرون بانهم يستغلونهم على اراض تعود لهم. "جدي هرب في 1967 واعلن عن اراضيه كاراضي غائبين"، يروي فقها، الحارس السابق لكرم الموز. "اسرائيل نقلت الاراضي الى المزارعين ونحن اليوم نعمل لديهم لانه ليس لنا بديل".

ولا يؤمن فقها بأنه توجد فرصة للتغيير. "فالحكومة الاسرائيلية لا تساعد، ولكن الفلسطينيين ايضا لا يساعدون. كان هناك مندوبون وعدوا بان من يريد أن يربي الخراف أو يقيم مصنعا للنابليون فيساعدوه. في هذه الاثناء نحن ننتظر الحكومة الفلسطينية، وهم اسوأ من المستوطنين".

وجاء من المجلس الاقليمي في غور الأردن انه "لحسن علمنا، فان مزارعي الغور يشغلون العمال حسب القانون. ولما كانوا ارباب عمل خاصين، فليس لدينا معطيات".

وجاء من وزارة الاقتصاد الاسرائيلية: "الوزارة على علم بالوضع ولهذا فانها تنكب منذ اشهر مع مكتب محامين ومع الادارة المدنية في (يهودا والسامرة) على تعديل التشريع الامني الذي ينطبق على المنطقة بهدف تطبيق قوانين العمل التي تنطبق في اسرائيل على ارباب العمل الاسرائيليين في هذه المنطقة".

وجاء من "الادارة المدنية" ان "أمر اللواء يقضي بواجب دفع أجر حد أدنى في نطاق البلدات الاسرائيلية في (يهودا والسامرة)، يقضي بان صلاحية انفاذ القانون لتطبيق هذا الواجب هو في أيدي المراقبين المخولين في نطاق اسرائيل".

وافاد كيبوتس غينوسار: "الحقائق المفصلة زائفة تماما وتتعارض مع الحقائق، مثلما كانت عمليا مع الرجل موضع الحديث، ولكن عقب الحق في الخصوصية فاننا نمتنع عن التعقيب على جوهر الامور. كل العاملين الذين يشتغلون مباشرة لدينا يعملون بموجب القانون".

عن "هآرتس/ ذي ماركر"

الدين الاسرائيلي لم يعد عبئا

بقلم: سيفر بلوتسكرو

كانت حكومة اسرائيل مدينة في نهاية السنة الماضية بـ 700 مليار شيقل، 66 في المئة من الناتج المحلي. وقبل سبع سنوات فقط كانت النسبة بين الدين الحكومي وبين الناتج 80 في المئة. واستمر الانخفاض المتواصل في نسبة الدين/الناتج في 2013 ايضا رغم العجز في الميزانية. ومعقول التوقع ان يستمر هذا الانخفاض هذه السنة ايضا. وضع اسرائيل في المقارنة الدولية ممتاز: النسبة بين الدين العام (بما في ذلك السلطات المحلية) والناتج عندنا هي احدى النسب الادنى بين الدول المتطورة. فنسبة الدين/الناتج في كتلة الدول المتطورة بلغت في 2013 معدل 108.5 في المئة. في كتلة دول اليورو كانت نسبة الدين/الناتج 97.5 في المئة. لاسرائيل عبء دين عام أدنى منه في بريطانيا (92 في المئة) أو ألمانيا (80.4 في المئة). هذه هي الصورة التي تنشأ عن تقرير الدين الحكومي السنوي الذي نشرته المحاسبة العامة ميخال عبادي - بوينجو. وينكب على الادارة الجارية

العرب في اسرائيل.. تمييز متواصل

بقلم: ميراف ارلوزوروف

"نحن لسنا مستعدين للاعتذار من أننا صهيانية"، قال الاسبوع الماضي وزير المالية يئير لبيد عندما سعى الى شرح خطته في توزيع الاعفاء الكامل من ضريبة القيمة المضافة لدى شراء شقة اولى فقط لمن خدم في الجيش او في الخدمة الوطنية. "نحن نقول بالشكل الأوضح ان من يساهم أكثر - سيتلقى أكثر. الخدمة العسكرية، او المدنية أو الوطنية هي قيمة. والشاب الذي يساهم ثلاث سنوات من حياته، الشاب الذي في حالات عديدة يعرض حياته للخطر، هو مواطن أفضل وجدير أكثر. وهو يستحق التفضيل الأبرز والأوضح". رسالة لبيد، دون شك، بارزة وواضحة - باستثناء ان هذا لا يجعلها حقيقة. عمليا، قول لبيد ان "من يساهم أكثر سيتلقى أكثر"، هو كذب. ليس كذب لبيد، بالذات، بل كذب وطني - فالأغلبية اليهودية تحب أن تروي لنفسها هذا الكذب، كي تتمكن من أن تبرر بذلك التمييز المستمر بحق الاقلية العربية في اسرائيل.

عمليا، لا توجد أي حاجة لاعطاء الاغلبية اليهودية، التي تخدم في الجيش وتساهم ثلاث سنوات من حياتها للدولة "تفضيلا بارزا وواضحا" كون هذا التفضيل قائم منذ الان. على كل خطوة وشبر يقطعه اليهود يتلقون أكثر من العرب، ولهذا فانهم يتمتعون منذ الان بتفضيل بارز وواضح. خطوة لبيد الاخيرة تضيف فقط تفضيلا طفيفا واحدا آخر على التفضيل الهائل القائم على اي حال للاغلبية اليهودية. مشكوك أن يكون في ذلك ما يغير كثيرا صورة التمييز الحاد والمؤطر المتبع في دولة اسرائيل ضد العرب.

لم تبني أي بلدة عربية جديدة

أتريدون أمثلة؟ تفضلوا. يمكن ومن المجدي البدء في الاربعينيات، الخمسينيات والستينيات، حيث صادرت دولة إسرائيل من البلدات العربية قسما مهما من أراضيها. خطوة "تهويد الجليل" - الدولة حتى لم تخف نواياها هنا - أدت الى نقل أراض واسعة من العرب الى اليهود. وقد تمت بعض المصادرات في ظل حماسة حرب الاستقلال، وبعضها استمر بشكل قانوني ومرتب حتى بعد سنوات طويلة من ذلك.

لجنة تحقيق رسمية واحدة، هي لجنة أور، تناولت سلب اراضي العرب، وكتبت تقول ان "أعمال المصادرة كانت تستهدف بوضوح مصلحة الأغلبية اليهودية. وأقيمت على الاراضي المصادرة مئات البلدات اليهودية بما في ذلك مدن جديدة كالناصرية العليا وكرميئيل".

وكمثال تضرب لجنة أور مدينة سخنين التي في سنوات الانتداب البريطاني كانت اراضيها تقع على 70 الف دونم. ولم يتبق منها لدى المدينة سوى 9700 دونم، حيث تعرف 4500 دونم فقط كجزء من ارض الحكم البلدي. وكتيجة لذلك، يضطر المقيم في سخنين الاكتفاء بـ 191 مترا مربعا للفرد، مقابل 523 مترا مربعا للمقيم في كرميئيل.

بعد يوم الارض، في منتصف السبعينيات، اوقفت اسرائيل سياسة مصادرة الاراضي العربية في اسرائيل، ولكن عمليا استمر "تهويد الجليل" بقوة أكبر. والادلة امامكم. مع أن السكان العرب ازدادوا بوتيرة مشابهة للسكان اليهود، فقد اقيمت منذ قيام الدولة وحتى يومنا هذا أكثر من 700 بلدة جديدة لليهود. ولم تقم حتى ولا بلدة عربية جديدة واحدة (باستثناء البلدات الدائمة للبدو الذين اخلوا من اراضيهم في النقب). قرأتهم صحيحا: ولا حتى بلدة عربية

للدين غيل كوهن ويهلي روتنبرغ، اثنان من "فتيان المالية" بالمعنى الأكثر ايجابية للكلمة. وهما يقومان بعمل مهني فائق. ان المكانة الطيبة لإسرائيل في مصاف الديون تنبع سواء من التحسينات في أداء الاقتصاد أم من التدهور في نسبة الدين /الناتج في الدول الغربية التي اضطرت حكوماتها الى تخصيص مئات مليارات الدولارات واليوروبات لانقاذ منظومة البنوك المحلية المنهارة. اما البنوك في اسرائيل فلم تحصل على أغورة من المساعدات الحكومية؛ بل العكس واصلت دفع الضرائب حتى في سنوات الازمة المالية. مشوق النظر ايضا الى تركيبة الدين. فحكومة اسرائيل مدينة (بمبلغ غير صافي) بنحو 100 مليار شيقل لمقرضين من خارج البلاد: حيال هذا الدين يحتفظ بنك اسرائيل بأرصدة عملة صعبة بمبلغ 330 مليار شيقل. ونحو 433 مليار شيقل مدينة الحكومة لمن اشترؤا شهادات الدين الصادرة عنها بارادتهم. هذا "دين محلي معقول". فقد أصدرت الحكومة وتواصل اصدار شهادات دين خاصة الى صناديق التقاعد، التي تسمى "شهادات دين غائبة". وهي تحقق فائدة عالية ولا تباع في أي

جديدة واحدة منذ قيام الدولة.

وإذا بتنا هنا، فثمة عشرات القرى العربية التي هدمت في السنوات الاولى من قيام الدولة، وسكانها - الذين بقوا مواطنين اسرائيليين - فقدوا اراضيهم، بيوتهم وحقهم في العودة والسكن في قرى ابائهم واجدادهم. وتذكر لجنة أور 60 بلدة مقتلة كهذه. إقرث وبرعم هما فقط البلدتان الأكثر شهرة. وحتى البلدات العربية التي لم تهدم تحرص الدولة على تقيدها. والاداة للتقدم البلدي هي لجان التخطيط والبناء. في اسرائيل توجد 123 لجنة تخطيط وبناء. 4 منها فقط تعود للسلطات العربية (راهط، الطيرة، الطيبة والناصرية). اما باقي الـ 22 سلطة عربية فتنحشر في داخل 21 لجنة تخطيط لوائية، في 5 منها فقط يوجد رئيس عربي. وهذا على ما يبدو أحد التفسيرات لحالة الاكتظاظ العالية في السلطات العربية منه في السلطات اليهودية، وبالأساس لحالة أن السلطات العربية تختلق اقتصاديا، في غياب تخصيص أراض لبناء مناطق صناعية. بحث نشرته مؤخرا جمعيتنا "سيكوي" و "انجاز" اشار الى أن السلطات العربية تحوز 3.8 في المئة فقط من اراضي التشغيل - رغم أن نصيبها من السكان هو 13 في المئة. بحث للكنيست في 2009 فحص كيف تنزع الارنونا (ضريبة المسقات) التي تدفعها الحكومة (على منشآت شركة الكهرباء، قواعد الجيش الاسرائيلي، الوزارات الحكومية..) وجدا أنه من اصل دفعات الارنونا بمبلغ 1.1 مليار شيقل في السنة - 2.2 مليون شيقل فقط تصل الى السلطات العربية. وهكذا، في الوقت الذي تسيطر فيه الحكومة تماما في اختيار لمن تدفع - 0.2 في المئة فقط من اجمالي الارنونا التي تدفعها المؤسسات الحكومية لتصل الى السلطات العربية.

وبالتالي عمليا لا توجد للسلطات العربية اي مداخل من الارنونا الحكومية. والنصيب المحتمل للسلطات من الارنونا التجارية الاخرى أدنى بـ 70 في المئة من نصيبها بين السكان. والنتيجة المحتملة هي أن لدى السلطات العربية ببساطة القليل جدا من المداخل الامر الذي يفرض عليها وضع اقتصاديا متدهورا، عجزا ماليا وبالطبع خدمة ضحلة لسكانها.

مستوى المعيشة أدنى بـ 60 في المئة

يتلقى المقيم العربي من سلطته خدمات بحجم أدنى بـ 60 في المئة من خدمات السكان اليهود. وبمقاييس مباشرة أكثر - فان مستوى المعيشة الذي تقدمه السلطات العربية لسكانها أدنى بـ 60 في المئة منه للسكان اليهود. وهكذا، فان المواطنين العرب يتلقون ميزانيات رفاة أدنى بـ 50 في المئة من تلك لليهود، مع أن العرب هم السكان الأكثر فقرا في إسرائيل، ولهذا فهم يحتاجون الى ميزانيات رفاة أكثر من الآخر. فحص اجرته جمعية "سيكوي" اظهر بان في ميزانيات الادمان على المخدرات يتلقى العرب نصيب 4 في المئة فقط. وفي معالجة الشببية في ضائقة، نصيبهم هو 8 في المئة. وفي الخدمة للشيوخ، 5 في المئة فقط من الميزانيات موجهة للعرب.

ميزانيات التعليم متخلفة بـ 35 في المئة

ميزانيات التعليم التي تتلقاها السلطات العربية من وزارة التعليم هي في افضل الاحوال مماثلة لتلك التي تتلقاها السلطات اليهودية، وفي أسوأ الحالات تخلف عن الميزانية اليهودية بنحو 20 في المئة. ولما كانت السلطات العربية هي الافقر في اسرائيل، وليست لديها الوسائل لاضافة ميزانيات للتعليم من جانبها، ففي نهاية المطاف نجد أن ميزانية التعليم التي يتلقاها

سوق مالية. ويبلغ مخزونها 163 مليار شيقل. وتعتبر شهادات الدين الغائبة بديلا عن اساليب دعم حكومي اخرى للتقاعد، مثل ضمانة الدولة للمردود، المتبعة في الترتيبات المالية في العديد من الدول. لقد دفعت حكومة اسرائيل في السنة الماضية فائدة بمقدار 38.4 مليار شيقل ولكن قرابة 8 مليارات شيقل من المبلغ دفع كفاؤدة لذراع آخر من الدولة، مؤسسة التأمين الوطني. وبحسم هذه الدفعة، فان وزن الفائدة العامة في الناتج تقترب عندنا من 3 في المئة، أكثر بقليل ولكن ليس أكثر مما هو دارج في الدول المتطورة. حقيقة أن معطيات الدين الحكومي لا تحظى بصدى اعلامي كبير يدل على الطريق الذي قطعته اسرائيل منذ الايام التي كان فيها كل حراك في نسبة الدين - الانتاج تنقص نبضة من قلب وزير المالية ومحافظ بنك اسرائيل. اما الدين الحالي فلا يلقي باي ظلال على قدرة النمو للاقتصاد وهو ليس عبئا على الاجيال القادمة.

عن "يديعوت/ مامون"

الطفل العربي أدنى بنحو 35 في المئة من تلك التي يتلقاها الطفل اليهودي. وذلك بالطبع في خلاف تام للاحتياجات. جهاز التعليم الرسمي العربي هو جهاز تعليم فاشل، معدلات التساقط فيه تصل الى 32 في المئة (8 في المئة لدى اليهود)، وعلامات تلاميذ في الاختبارات الدولية ادنى بـ 20 في المئة من علاقات التلاميذ اليهود.

ونوضح على الفور، بانه في خلاف تام لكذب يهودي سائد آخر، فان عدم جباية الارنونا في البلدات العربية ليس السبب الجوهرى للتخلف الهائل لهذه البلدات. فوفقا للفحوصات التي اجريت، فان التحسن في جباية الارنونا كان سيزيد مداخل البلدات العربية بـ 20 في المئة. وبالمقابل، فانه لو كانت السلطات العربية تلقت نصيبا مساويا من المداخل من الارنونا التجارية، لزادت مداخلها بـ 130 في المئة. ويعد التمييز في الاراضي ضد البلدات العربية، والتي تركتها الدولة دون اراض مدررة تقريبا، هو العبء الأكبر على البلدات العربية - هو وليس الامتثال لجباية الضريبة. مفهوم أن التفضيل البارز والواضح لليهود لا يتوقف فقط عند مستوى السلطات المحلية. ففي الحكومة 8 في المئة فقط من العاملين هم عرب، وان كان نصيب العرب بين السكان هو نحو 20 في المئة. وحتى بين الـ 8 في المئة هؤلاء، فان الاغلبية الساحقة منهم يعملون في وظائف متدنية المستوى. في المواصلات العامة يعاني العرب من ظلم متواصل - ام الفحم، على 48 الف من سكانها، تتلقى 140 سفرية بين المدن في اليوم فقط، مقابل 277 تتلقاها برديس حنا، المجاورة، والتي يسكن فيها 33 الف نسمة.

الفجوة في التعليم تقصر مدى العمر

منظمة "مساواة" في التماس رفعتة الى محكمة العدل العليا، أثبتت بان 3 في المئة فقط من ميزانية الثقافة في وزارة الثقافة تطرح للمؤسسات الثقافية العربية. وأشارت لجنة "اور" الى التماس رفع الى محكمة العدل العليا في نهاية التسعينيات احتجاجا على أن ميزانية وزارة الاديان الموجهة للمقابر الاسلامية توازي 2 في المئة من الميزانية التي تتلقاها المقابر اليهودية. وإذا ما طرأ منذئذ تغيير في المعطيات فانه يصعب علينا أن نعرفه، لانه لمزيد من الامن، حرصت الدولة على توزيع العناية بنوعي المقابر على وزارتين حكوميتين منفصلتين. موضوع المقابر يجلبنا الى النقطة النهائية والاخيرة - مدى العمر لدى عرب اسرائيل، والذي هو أدنى جدا منه لدى اليهود. الرجال العرب يعيشون نحو ثلاث سنوات اقل من الرجال اليهود، والنساء العربيات - نحو أربع سنوات اقل من النساء اليهوديات. ومن يريد أن يحل هذا بادعاء ان الفقراء في كل العالم يعانون من مدى عمل اقصر، يجدر أن نعرف ان الاصوليين في اسرائيل بالذات يعيشون أكثر.

ليس الفقر هو سبب مدى العمر القصير لدى لعرب. بل على ما يبدو قدرة الوصول الادنى نحو الخدمات الصحية، وبالاساس مستوى التعليم الادنى لأم العائلة، ما يؤدي الى نمط حياة صحي اقل للعائلة بأسرها (حسب البحوث من كل العالم، فان الام هي الأكثر تأثيرا على نمط الحياة). و فقط من أجل تغيير مدى العمر للعرب ينبغي تعليم النساء العربيات - الامر الذي على ما يبدو لن يحصل في دولة تحرص على أن تبقى ميزانيات التعليم العربية أدنى من ميزانيات التعليم اليهودية.

عن "هآرتس/ ذي ماركر"

تحويل الجهاز اللوحي إلى أداة تفاعلية تلفزيونية

مولي وود

يدخل ولدي في نقاش وأحاديث مع شخصيات خيالية، وأنا أدرك ذلك، لأنني بإمكانني الإصغاء إلى بعضها، وحتى رؤية صورهم. وتنتج شركة "توي توك" الناشرة لأعمال تسليية الأطفال برنامجا تفاعليا يدعى "ونستون شو" Winston Show، وعندما يقوم ولدي بالتحدث إلى هذه الشخصيات في هذا البرنامج، فإنني أتلقى رسائل بالبريد الإلكتروني بعنوانين مثل "تلفظ ابنك بكلمات كبيرة أو فظة". وبمقدوري أن أدخل إلى حسابي المسجل، وأعثر على ملفات صوتية متعددة، ولقطات له على الشاشة، وهو يعقد حديثا مع شخصية خيالية من برنامج تلفزيوني يقوم بمشاهدته على جهاز "آي باد". إنه لأمر رائع، وهو المستقبل التفاعلي بعينه للتلفزيون الذي أسسه الجهاز اللوحي.

تطبيقات مبتكرة

المعلوم أن الأجهزة اللوحية والهواتف هي الأسلوب الشائع المتزايد بالنسبة إلى الأطفال الذين يشاهدون التلفزيون بكثرة. وهذا يقوم بتغيير الأسلوب الذي يحاول به مطورو المحتويات، وحتى المعلنون، الوصول إلى الأطفال في أماكنهم الجديدة. وبرنامج "ونستون شو" مثال عن أنواع المحتويات الجديدة المبتكرة الممكنة، عندما يكون التلفزيون هو أيضا "كومبيوتر" يحمل باليد؛ فهو الإنتاج الوحيد لـ"آي باد" الذي يتوفر كتطبيق مجاني، والذي هو في موسمه الثاني المؤلف من أربع حلقات. ويقع مقر هذه الشركة في سان فرانسيسكو، وقد أسسها اثنان من المتمرسين في "بيكسار"، وهما أورين جايكوب ومارتن ريدي بهدف تأمين برامج تفاعلية للأطفال، فعندما يقوم الصغار بمشاهدة البرنامج، تقوم شخصياته بطرح أسئلة عليهم، وعندما يستجيبون لها يقوم التطبيق باستخدام عملية التعرف على الكلام لتفسير أجوبتهم التي تساعد على التركيز على مغزى كل حلقة. ويستخدم البرنامج



الإنترنت التي تتطلب إذن الآباء والأمهات للحصول على مثل هذه البيانات. وقد وجدت مؤسسة "فورستر" للأبحاث أن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 سنة من الذين يستخدمون الجهاز اللوحي بانتظام، يقوم 42 في المئة منهم باستقبال البث الفيديوي، أو التلفزيوني الحي من مواقع مثل "نيتفليكس"، أو "يوتيوب"، وأن 39 في المئة منهم يشاهدون البرامج التلفزيونية المخزنة في الجهاز.

ويعد "ونستون شو" التطبيق الوحيد من نوعه، لكن الشركات الناشرة الأخرى التقليدية تنظر أيضا في أساليب جديدة للوصول إلى الأطفال عندما لا يكونون أمام التلفزيون. فقد أعلنت أخيرا "كارتون نيتورك" التابعة لـ"تيرنر برودكاستنغ"، عن تطبيق جديد للهاتف الجوال يدعى "مايكرو - نيتورك" يرمي إلى جلب المحتويات الأصلية إلى شاشات بقياس أربع بوصات، ليكون مع الأطفال في أي مكان؛ فالشركات الناشرة مثل "نيكيلوديون" و"بي بي إس" تقدم لقطات وألعابا وحلقات مع تطبيقات. كما أن "دريم وركس أنيميشن" تعمل على تطوير جهاز لوحي بعلامة "دريم تاب" التجارية، من شأنه أن يقدم محتويات "دريم وركس"

الكاميرا الأمامية للجهاز لمشاركة الأطفال في جعلهم يجربون مثلا القبة المناسبة لإحدى الشخصيات. والبرنامج هذا "ونستون شو" خال من الإعلانات، وتقول "توي توك" إنها تأمل في نهاية المطاف أن تجني بعض الأرباح عن طريق الترخيص لتقنياتها لتأليف الكثير من محاور القصص، والتعرف على كلام الأطفال. وقد جرى تطوير "توي توك" خصيصا لـ"آي باد"، وفقا إلى جايكوب، نظرا لأنه جهاز يجمع بين الأسلوب الذي يرغب الأطفال بموجبه في مشاهدة التلفزيون، وبين العدد والأدوات الضرورية للحصول على تجربة "ونستون شو"، مثل الكاميرا والميكروفون والشاشة العاملة باللمس. يقول جايكوب: "إن الأطفال يرغبون في أن يكونوا بموقع التحكم بالذي يشاهدونه، وبالذي يتفاعلون معه، وهذا يحصل عن طريق إعطائهم جهازا يتحكمون به، وبالتالي وضع خيار ما يرغبونه بين أيديهم".

"عروض لوحية"

ويعد الحصول على البيانات المهمة عن عادات المشاهدة لدى الأطفال من الأمور الصعبة بسبب قانون حماية خصوصيات الأطفال على

بتصميم صديق للطفولة. ومثل هذه النماذج لها مميزاتها بالنسبة إلى الآباء والأمهات، لأن الأجهزة الجواله هي سهلة على صعيد تطبيق المراقبة الأبوية عليها؛ فهي جواله محمولة، ويمكنها أن تسلم تطبيقات تثقيفية وتعليمية وكتبا بالإضافة إلى التلفزيون، لكنها تثير أيضا أسئلة حول جمع البيانات والمعلومات، والحفاظ على الخصوصيات، لدى شراء التطبيق، وكيفية قيام ناشري المحتويات بجني الأرباح في عالم من دون إعلانات. "واليوم فإن أفضل جهازين مبيعا في عالم الأطفال، وهما من فئة النظم الإيكولوجية في (نيتفليكس) هي الأجهزة اللوحية والتلفزيونات الذكية، التي تتنافس بشدة"، كما يقول تود بيلن نائب رئيس "نيتفليكس" لابتكارات المنتجات، فمحتويات الأطفال هي مهمة جدا في هذه الشركة، يقول بيلن، فقد قامت الشركة أخيرا باستئجار خدمات رئيس لتطوير المنتجات ليركز على هذا الأمر، كما أن خلو هذه المحتويات من الإعلانات هو مصدر فخر الشركة، لا سيما فيما يخص برامج الأطفال. ويضيف بيلن: "إنه لأمر مختلف إن كنت كبيرا وبالغا وتستطيع التمييز بين الإعلانات وغيرها، لكن الأطفال يخلطون بينها وبين المحتويات الترفيهية والمسلية، فتميز الفرق ليس سهلا كما نظن". ويقول بعض الخبراء إن هذا الأمر أصبح أكثر صعوبة، مع محاولة بعض الشركات الابتكار لكسب المزيد من الأطفال لاستخدام أجهزتها المتنوعة، فعمليات الترويج التي تطلها جميعا، باتت تتضمن إعلانات رقمية، وأخرى عن منتجات باتت أكثر نموذجية ومثالية، استنادا إلى مجموعة "كومون سينس ميديا". وفي دراسة أجريت أخيرا، ذكرت هذه المجموعة أنه أضحى من الصعب قياس وقع الإعلانات الرقمية على الأطفال، ويتطلب إجراء المزيد من الدراسات حول ذلك، لا سيما أن هذه الإعلانات تتناول بكثرة ألعاب الفيديو، ومواقع الأنصاف، والبرامج وألعابها.

عن "نيويورك تايمز"

"ال جي" موبايل تسجل مبيعات فصلية قياسية تتجاوز الـ 4 ملايين



سلمت "ال جي"

موبايل في آذار الماضي حوالي

4 ملايين جهاز موبايل في جميع أنحاء العالم، بزيادة

نسبتها 4.15 في المئة على أساس سنوي.

وجعلت هذه النتيجة من آذار الشهر رقم 51 على التوالي لنمو المبيعات العالمية للشركة. وسجلت كل من الصين (36 ٪)، ألمانيا (10 ٪)، والمملكة المتحدة (12 ٪) أكبر نمو خلال شهر آذار. ووصل نمو المبيعات التراكمي إلى 7.11 في المئة خلال الربع الأول من العام الجاري.

وقال مسؤول في إدارة المبيعات والتسويق في "ال جي" موبايل: "حققنا في آذار نسبة نمو مزدوجة الرقم، ويعد الربع الأول الأكثر نجاحا في تاريخ الشركة مع أقوى مبيعات لشهر واحد على الإطلاق". وأضاف: "مع دخول طرازات وموديلات جديدة، يكتسب تدويل أعمالنا زخما كبيرا، فقد حققنا في الربع الأول نموا كبيرا في جميع أسواقنا حول العالم، بينما سجلنا نموا في أوروبا أقوى من وضع السوق".

كاميرات مطورة لتصوير الأحداث والنشاطات

روي فيرشغوت

أصبحنا وبفضل كاميرات الهواتف الذكية مطلعين على أدق تفاصيل الحياة اليومية لأصدقائنا، ابتداء من مكونات وجبات إفطارهم إلى نوع السيارة التي يستقلونها. غير أن البعض منا يعيش في الواقع حياة صاخبة، فهم يمارسون رياضة القفز بالمظلات، ويشتركون في سباقات الدراجات النارية، ويقومون بالتقاط هذه اللحظات الساحرة من حياتهم بواسطة الهاتف الذكي الذي يمسكونه باليد، وهو أمر لا يعتبر إجراء صحيحا على صعيد السلامة الشخصية. وهذا ما يفسر التسويق السريع للكاميرات التي تلتقط الأحداث، وهي كاميرات صغيرة تتركب على الخوذ، والمقابض، وحتى في أطراف وجوانب قوارب ركوب الأمواج. وفي الوقت الذي انخفضت فيه مبيعات الأنواع الأخرى من الكاميرات، ارتفعت كاميرات الأحداث والفعاليات بنسبة 37 في المئة، لتصل إلى 1.3 مليون في عام 2013 استنادا إلى محلي التسويق في شركة "إن بي دي".

كاميرات الأحداث

هذا الاهتمام الكبير من قبل المستهلكين دفع بعشرات الشركات إلى القفز إلى هذه السوق لإنتاج طرز مشابهة من هذه الكاميرات، وغالبيتها تقدم صور "1080 بي" عالية التحديد، وشاشات من البلور السائل (إل سي دي)، و"واي - فاي"، فضلا عن مقاومة للماء وتكلف بين 300 و400 دولار. وهي متشابهة، لكن لدى إخضاع بعضها إلى الاختبارات، تظهر أنها ليست كذلك، واليكم بعضها:

* "غو برو هيريو 3 + بلاك" (400 دولار): أصبحت اسما كبيرا في عالم كاميرات الفعاليات والنشاطات، نظرا إلى نوعية صورها وسهولة استخدامها. ويمكنها التقاط وتسجيل صور بالتحديد العالي "4 كيه" (إي 4000)، وهي لا تعني الكثير، ما لم تكن أنت ما بين القلائل الذين يملكون جهاز تلفزيون "4 كيه". وهي مزودة أيضا بنمط احترافي يدعى "بروتيون"، إذا رغبت في موالفة الصور بصورة دقيقة جدا قبل التقاطها، للقيام بلمسات تحريرية فيما بعد. وزيادة شاشة "إل سي دي" عليها يكلف 80 دولارا إضافية، وهي تأتي مع ساعدي تركيب واحد مسطح والآخر منحني، فضلا عن مفتاح لاسلكي للتشغيل والإطفاء من بعيد.

* "سوني إتش دي آر - إيه إس 30 في" (250 دولارا): تملك هذه الكاميرا نظام "جي بي إس" من شأنه أن يضيف إحصاءات تتعلق بالسرعة والموقع إلى الفيديو. وهي مزودة ببرنامج يساعد على تثبيت اللقطات وموازنتها، فضلا عن برنامج آخر يجعل الصور أكثر وضوحا وتحديدا وتلوينا، لكنها معقدة التركيب، وعلى الرغم من أنها مزودة بشاشة "إل سي دي" للآلة المهام، لكنها لا تبين الفيديو. وينبغي عليك أيضا وصلها بجهاز "واي - فاي" آخر مثل الهاتف لرؤية ما تصوره الكاميرا. وهناك طراز "إيه إس" الجديد الذي سيطرح قريبا. و"كاميرا سوني" هذه مجموعة واسعة من الملحقات، بما فيها حامل تثبيت بسعر 100 دولار بشاشة "إل سي دي" يمكنه الالتفاف إلى الخارج، والذي يجعل "إيه إس 30 في" تبدو وتعمل ككاميرا فيديو وتسجيل عادية، وإن كانت صغيرة الحجم.

لقطات رياضية

* "غارمن فيرب إليت" (400 دولار): الكاميرا هذه ليست مزودة بنظام "جي بي إس" فحسب، بل يمكنها أيضا التواصل مع ضربات القلب ورصد إيقاعه. ويمكن للفيديوهات أن يكون لها لوحة عدادات وقياس لعرض أمور مثل السرعة، والمسافة، ومعدل ضربات القلب، التي هي من الأمور الطبيعية التي تهم راكبي الدراجات، وقوارب التجديف، وممارسي الهبوط بالمظلات، وغيرهم من الرياضيين. ويمكن تعديلها بحيث تقوم بالتسجيل أوتوماتيكيا لدى الحركة والتوقف عنها. كما أنه يمكن التحكم بها عن طريق منتجات "غارمن" الأخرى مثل نظم "زومو" لتحديد المواقع في الدراجات النارية، والساعات الرياضية. وهي أكبر حجما

وأثقل قليلا من بعض الكاميرات الأخرى، لذا من الأفضل تركيبها على مقود الدراجة بدلا من الخوذة. لكنها أكثر تعقيدا لدى تركيبها من غيرها، بيد أنها في نهاية المطاف تعمل جيدا.

* "دريفت إتش دي غوست" (300 دولار): للكاميرا هذه مزية تجعلها

تعمل بشكل متواصل، وبعد ذلك تحفظ قطعها من

التسجيل بعد ذلك، فإذا حققت قفزة كبيرة أثناء

التزلج على الثلوج، اكبس على زر المهام

بعد إنجازك لها، لتقوم الكاميرا بحفظ

من 30 ثانية إلى 10 دقائق من

الفيديو الذي سجلته، قبل أن تعاود

التسجيل بصورة مستمرة. وهناك

زر للتشغيل والتوقيف، وبالتالي

حفظ ما تريده من اللقطات بقدر

ما تتسع له بطاقة التخزين.

* "أيون إير برو 3" (350 دولارا):

هي واحدة من أخف الكاميرات

وزنا، وترتج لدى الشروع بتشغيلها

وتوقيفها، مما يمكن التحقق من أنها

تسجل. وهي مزودة بأزرار قليلة، ما يسهل

استخدامها مع القفازات، لكن ذلك يعني أيضا ضرورة

وصلها مع الكومبيوتر لتعديل ضوابطها. وهي تفتقر

إلى شاشة، لذا ينبغي وصلها بالهاتف الذكي، أو الجهاز

اللوحي عن طريق "واي - فاي" لرؤية ما تصوره. وهي

تؤمن أيضا 8 غيغابايت من تسجيلات الفيديو المجانية

على السحاب. ولدى استعراض مواصفات الكاميرا

تبدو حياة البطارية أمرا مهما، لكن فترة عملها

الحقيقية مختلفة تماما عن هذه المواصفات.

وأطباء مهمة شاشة "إل سي دي" ونظام "جي

بي إس" وغيرها من المهام، من شأنه إطالة

حياة البطارية. وتذكر أنك تحتاج إلى ميزانية

خاصة للحصول على ملحقات الكاميرا هذه،

وأقلها حاجتك إلى بطاقة ذاكرة سريعة.

وبينما تأتي الكاميرات كلها تأتي بعمود

تركيب واحد، لكن ثمة ملحقات

أخرى متوفرة، منها أدوات تركيب

على مقود الدراجة، وعلى شكل

فناجين شفط، وغيرها. وتأتي

غالبية الكاميرات مع برنامج

لتحرير الصور لتنقيح الفيديوهات

الواسعة الزوايا. وهناك برنامج

بتكلفة 50 دولارا يبسط عملية

إزالة التشوهات، ومن ثم يقوم

بتعديل الألوان، وإزالة الاهتزازات.



كاميرا «أيون إير برو 3»

عن «نيويورك تايمز»

حتى لو مشحون

مكسبك محفوظ

200\$ كاش

مكالمات ورسائل مجانية

37333

مخيلك أقوى المفاجآت

يلا ابعت رسالة فارغة والكل معنا كسبان

جوار